

Distr.: General
27 April 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ - ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

الحالة والتوقعات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل فيما يلي تقريراً يقدم لمحة عامة عن الحالة والتوقعات الاقتصادية

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الحالة والتوقعات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية]

موجز

بعد سنتين من انكماش الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، أصبح معدل النمو الاقتصادي موجباً في عام ٢٠١٧ (١,٣ في المائة) نتيجة للزيادات في حجم كل من الطلب المحلي والصادرات. فقد ارتفع الطلب المحلي بنسبة متوسطة ٢,١ في المائة أتت انعكاساً لزيادة في جميع مكوناته، ولا سيما زيادة الاستهلاك والاستثمار الخاصين.

وسُجِّل هذا الانتعاش البطيء ولكن المطرد في النمو الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ظل سياق مؤاتٍ بدرجة أكبر، سواء بالقيمة الحقيقية أو المؤشرات المالية، إذ كان النمو المسجَّل في البلدان المتقدمة النمو والاقتصادات الناشئة أسرع منه في عام ٢٠١٦، كما ظلت المنطقة تستفيد من انخفاض قياسي لأسعار الفائدة في الأسواق الدولية، وانتعشت أسعار السلع الأساسية فاستعادت مستوياتها بل وفاقتهها بعد انخيار تلك الأسعار في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، لا تزال أوجه القلق قائمة إزاء تباطؤ نمو التجارة العالمية التي ما زالت دون المتوسطات التاريخية رغم تسجيل معدل نمو في عام ٢٠١٧ فاق ما كان عليه في عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، تقلص العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من ١,٩ في المائة عام ٢٠١٦ إلى ١,٥ في المائة عام ٢٠١٧، وذلك بفضل القفزة الكبيرة في قيمة الصادرات، التي كانت إلى حد كبير انعكاساً للزيادة في الصادرات البرازيلية في عام ٢٠١٧.

وخلال فترة الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٧، واصل متوسط التضخم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اتجاهه الهبوطي الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١٦، فانخفض من ٧,٣ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٥,٧ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبلغت مستويات التضخم بنهاية العام في المنطقة أدنى مستوياتها منذ نهاية عام ٢٠١٣. ورغم هذا الاتجاه الهبوطي، سُجِّلَت زيادة طفيفة منذ تموز/يوليه ٢٠١٧ أنهت فترة ١٣ شهراً متتالية من الانخفاض في معدل التضخم في المنطقة.

ورغم الانتعاش الاقتصادي البطيء في عام ٢٠١٧، واصل معدل البطالة في المناطق الحضرية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ارتفاعه، وإن كان ذلك بمعدل أدنى مقارنةً بالعام السابق، إذ ارتفع من ٨,٩ في المائة عام ٢٠١٦ إلى ٩,٣ في المائة عام ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، بلغت الزيادة التراكمية في البطالة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ مقدار ٢,٤ نقطة مئوية، أو ٧ ملايين شخص (من ١٥,٨ مليوناً إلى ٢٢,٨ مليوناً) في المناطق الحضرية في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، انخفض متوسط نوعية العمل مرة أخرى في الفترة نفسها بسبب الضعف في خلق فرص العمل المدفوع الأجر.

وهذا السيناريو، بما يحيط به من تفاؤل معتدل في التوقعات العالمية، ونمو بطيء ولكن ثابت، وتراجع في أسواق العمل، واتجاهات تضخم متباينة بين شمال المنطقة وجنوبها، ما زال يطرح تحديات أمام سياسات الاقتصاد الكلي. وفيما يتعلق بالسياسة المالية، ورغم التباين في مستويات الديون والعجز بين البلدان، ظل تصحيح الأوضاع المالية يحدد ملامح السياسة المالية في المنطقة في عام ٢٠١٧. وعليه، تقلص العجز الأولي للمنطقة في المتوسط من -١,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ إلى -٠,٧ في المائة عام ٢٠١٧، ويعزى ذلك أساساً إلى تباطؤ في الإنفاق العام الأولي الذي أتاح، مقترناً بزيادة طفيفة في الإيرادات الضريبية، تسديد مدفوعات خدمة الدين.

وفيما يتعلق بالسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، يواصل التضخم تحديد الهامش المتاح للسلطات النقدية الذي يمكنها التحرك ضمنه لحفز الطلب المحلي الكلي. وفي أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي غير الناطقة بالإسبانية، أفسحت معدلات التضخم الآخذة في الهبوط المجال لمزيد من السياسات النقدية التوسعية، في حين وُجّهت إدارة السياسة النقدية في أمريكا الوسطى والمكسيك نحو السيطرة على الزيادات في الأسعار العامة. وقد أظهرت أسعار الصرف استقراراً ملحوظاً في عام ٢٠١٧.

وسيزل سياق أداء المنطقة في عام ٢٠١٨ مؤاتياً سواء بالقيم الحقيقية أو على صعيد المؤشرات النقدية، إذ يُتَوَقَّع أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ٢,٢ في المائة، وهو متوسط يعكس إلى حد كبير النمو المتوقع للبرازيل (٢,٢ في المائة). ويُتَوَقَّع أن يواصل الاقتصاد العالمي نموه بمعدلات قريبة من المعدلات التي سجلها في عام ٢٠١٧، كما يُتَوَقَّع أن يفوق أداء الاقتصادات الناشئة مثيله لدى الاقتصادات المتقدمة النمو. وعلى الصعيد النقدي، ستبقى السيولة عالية وستظل أسعار الفائدة الدولية منخفضة. وهذا يتيح لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فرصة سانحة لتوسيع حيز سياساتها الاقتصادية بطريقة تساعد على البقاء في المرحلة التوسعية من الدورة الاقتصادية. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاطر مرتبطة بوتيرة ونطاق إعادة السياسة النقدية إلى وضعها الطبيعي في البلدان المتقدمة النمو وبوتيرة الانتعاش في التجارة العالمية.

المحتويات

الصفحة

٥		مقدمة
٥		ألف - القطاع الخارجي
١٣		باء - النشاط الاقتصادي
١٧		جيم - الأسعار المحلية
١٩		دال - العمالة والأجور
٢٥		هاء - السياسة المالية
٣١		واو - السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف
٣٧		زاي - التوقعات لعام ٢٠١٨

مقدمة

١ - سجل الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة نمواً للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات في عام ٢٠١٧، مما رسّخ تحوّل اتجاه الاقتصاد الذي كان قد بدأ في الربع الأخير من عام ٢٠١٦. ورغم وجود اختلافات بين البلدان والمناطق دون الإقليمية وبقاء معدلات النمو منخفضة، فقد عمّ تحسُّن الأداء، مقارنةً بعام ٢٠١٦، جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مدفوعاً بانتعاش الاستهلاك الخاص، وكذلك - وبعد سنوات من الانكماش - الاستثمار الخاص، حيث شكّل هذان المتغيران عاملي دفع للطلب المحلي. ومع ذلك، يظل التدهور المستمر في سوق العمل، المصحوب بارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية في المنطقة وبانخفاض في متوسط نوعية فرص العمل، أمراً يبعث على القلق.

٢ - ويقسّم هذا التقرير عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى سبعة فروع. وتلخص الفروع الستة الأولى الأداء الاقتصادي للمنطقة في عام ٢٠١٧ في المجالات التالية: '١' القطاع الخارجي؛ '٢' النشاط الاقتصادي؛ '٣' الأسعار المحلية؛ '٤' العمالة والأجور؛ '٥' السياسة المالية؛ '٦' السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف. وأخيراً، يتضمن الفرع السابع تحليلات للاتجاهات والتوقعات لعام ٢٠١٨.

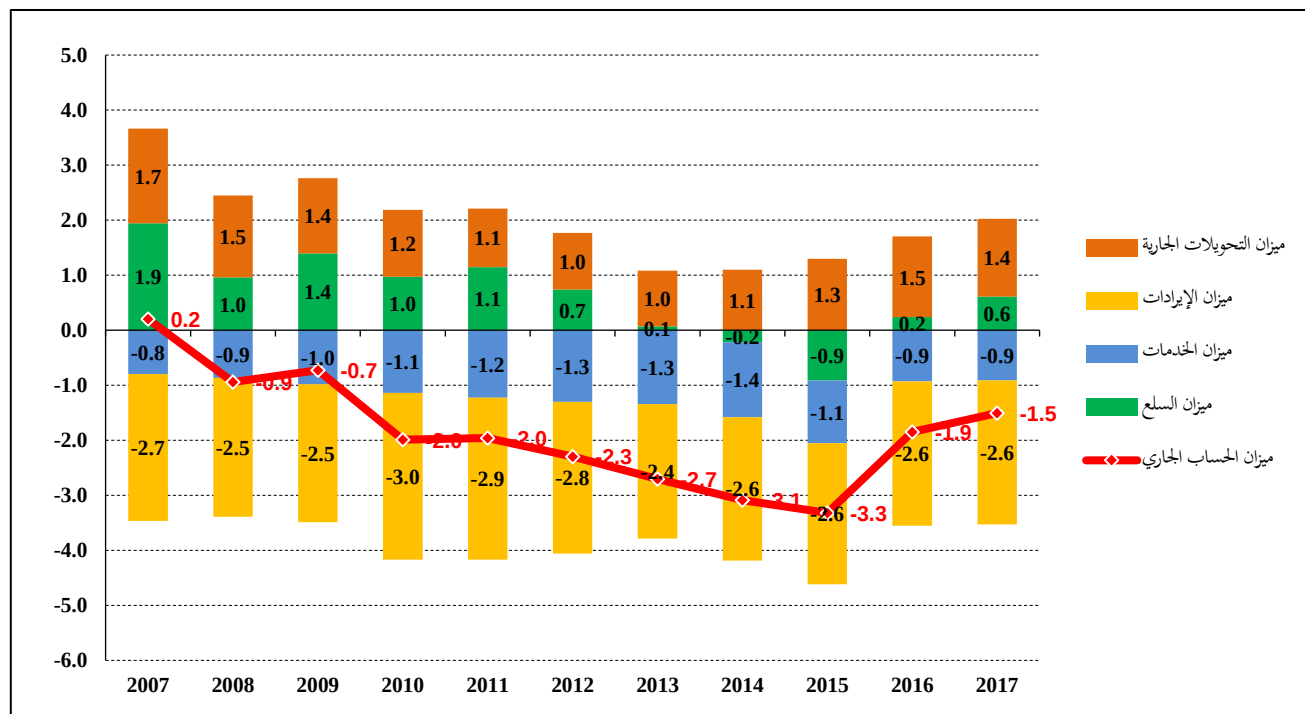
ألف - القطاع الخارجي

٣ - تقلّص العجز في الحساب الجاري للمنطقة للسنة الثانية على التوالي، حيث انخفض إلى ١،٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ مقابل ١،٩ في المائة في عام ٢٠١٦ (انظر الشكل ١)، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى الانخفاض في عجز البرازيل بنحو نقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي بفضل النمو القوي للصادرات.

الشكل ١

أمريكا اللاتينية (١٩ بلدا): الحساب الجاري لميزان المدفوعات بحسب العنصر، ٢٠٠٧-٢٠١٧

(كنسب مقوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) الأرقام المستخدمة لعام ٢٠١٧ هي أرقام أولية.

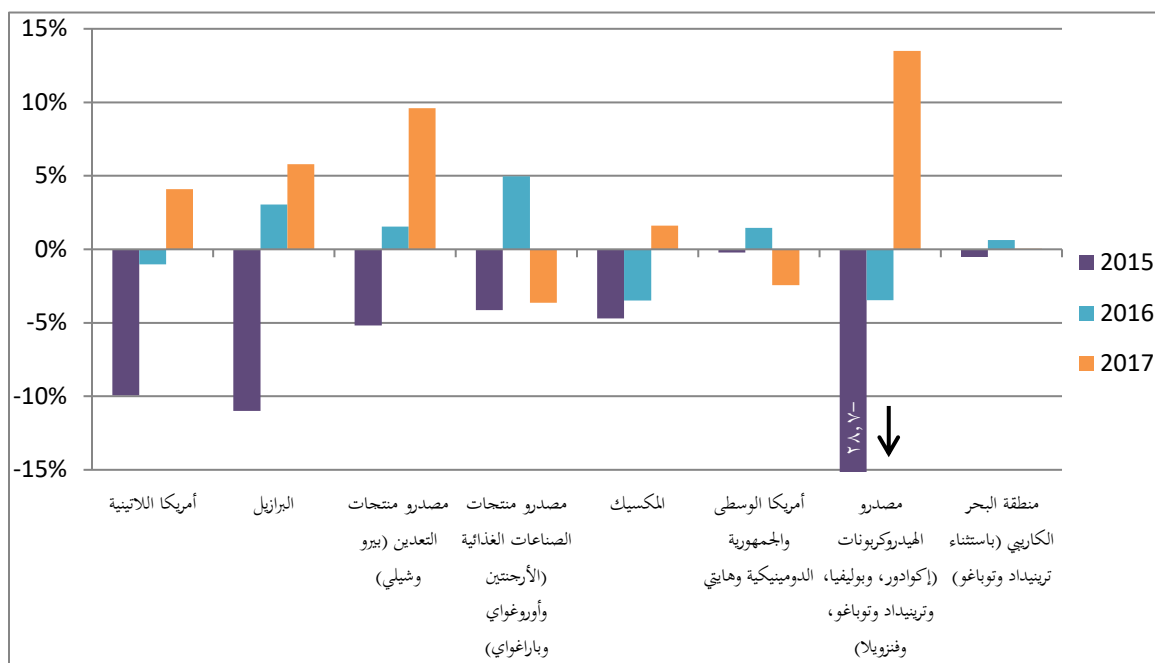
٤ - وقد شهدت معظم البلدان تحسّنا في موازينها التجارية وتحويلات، ولا سيما بسبب التحويلات المالية من المهاجرين، التي قابلتها جزئيا مدفوعات بفوائد أعلى في الخارج وإعادة الأرباح التي حققتها الشركات عبر الوطنية إلى بلدانها.

٥ - وقد عزز انتعاش أسعار الصادرات الرئيسية للمنطقة في عام ٢٠١٧ شروط التبادل التجاري بمقدار ٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦ (انظر الشكل ٢). وكانت البلدان المصدرة للهيدروكربونات المستفيد الأكبر، إذ شهدت زيادة بنسبة ١٣ في المائة في شروط التبادل التجاري الخاصة بها. وشهدت أيضا البلدان المصدرة لمنتجات التعدين زيادة بلغت ١٠ في المائة في شروط التبادل التجاري الخاصة بها. ومع عدم ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية إلا بشكل طفيف وتسجيل ارتفاع في أسعار منتجات الطاقة وغيرها من السلع الوسيطة، شهدت البلدان المصدرة انخفاضاً بنسبة ٤ في المائة في شروط التبادل التجاري في عام ٢٠١٧. وكان الوضع مماثلاً في بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، حيث انخفضت شروط التبادل التجاري بنسبة ٢ في المائة.

الشكل ٢

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بلدان ومجموعات قطرية مختارة): التغير في شروط التبادل التجاري، ٢٠١٥-٢٠١٧^(١)

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

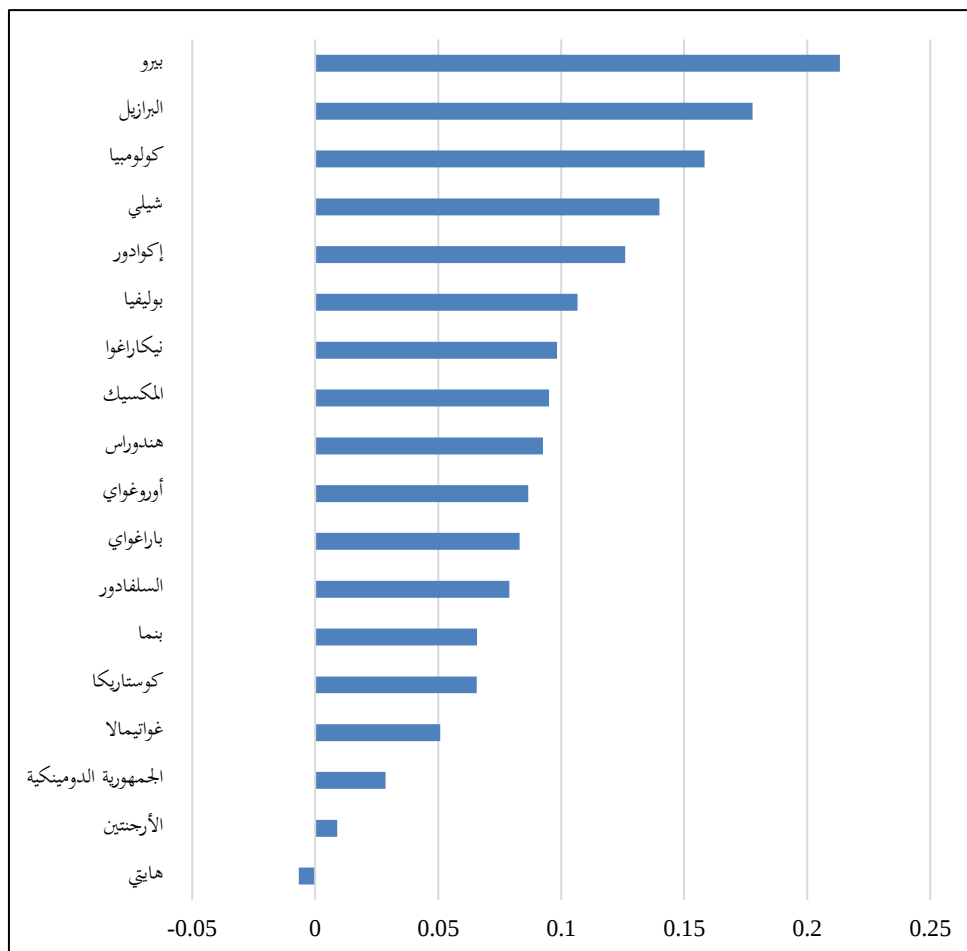
(أ) الأرقام المستخدمة لعام ٢٠١٧ هي أرقام أولية.

٦ - وانعكس ارتفاع أسعار السلع الأساسية، إلى جانب تحسن التجارة العالمية والتجارة بين بلدان المنطقة، زيادة في صادرات أمريكا اللاتينية، التي ازدادت بنسبة ١١ في المائة بعد أربع سنوات من الانكماش. وفي البرازيل على وجه الخصوص، سجلت هذه الصادرات قفزة بلغت ١٨ في المائة. ومرة أخرى، استفادت البلدان المصدرة للمعادن والهيدروكربونات أكثر من غيرها من ارتفاع الأسعار، إذ ازدادت قيمة صادراتها بنسبة ١٧ في المائة و ١٢ في المائة، على التوالي. وسجلت البلدان التي تتألف صادراتها أساسا من المنتجات الزراعية زيادة بنسبة ٣ في المائة في مبيعاتها الخارجية. كما أفضى مزيج من ارتفاع أسعار النفط الخام وتحسن في صادرات المكسيك من الصناعات التحويلية إلى زيادة صادرات ذلك البلد بنسبة ١٠ في المائة. وسجلت بلدان أمريكا الوسطى زيادة بنسبة ٦ في المائة في الصادرات تُعزى أساسا إلى زيادة حجم الصادرات.

الشكل ٣

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بلدان مختارة): التغير في صادرات السلع، ٢٠١٧^(أ)

(بالنسب المئوية)



المصادر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

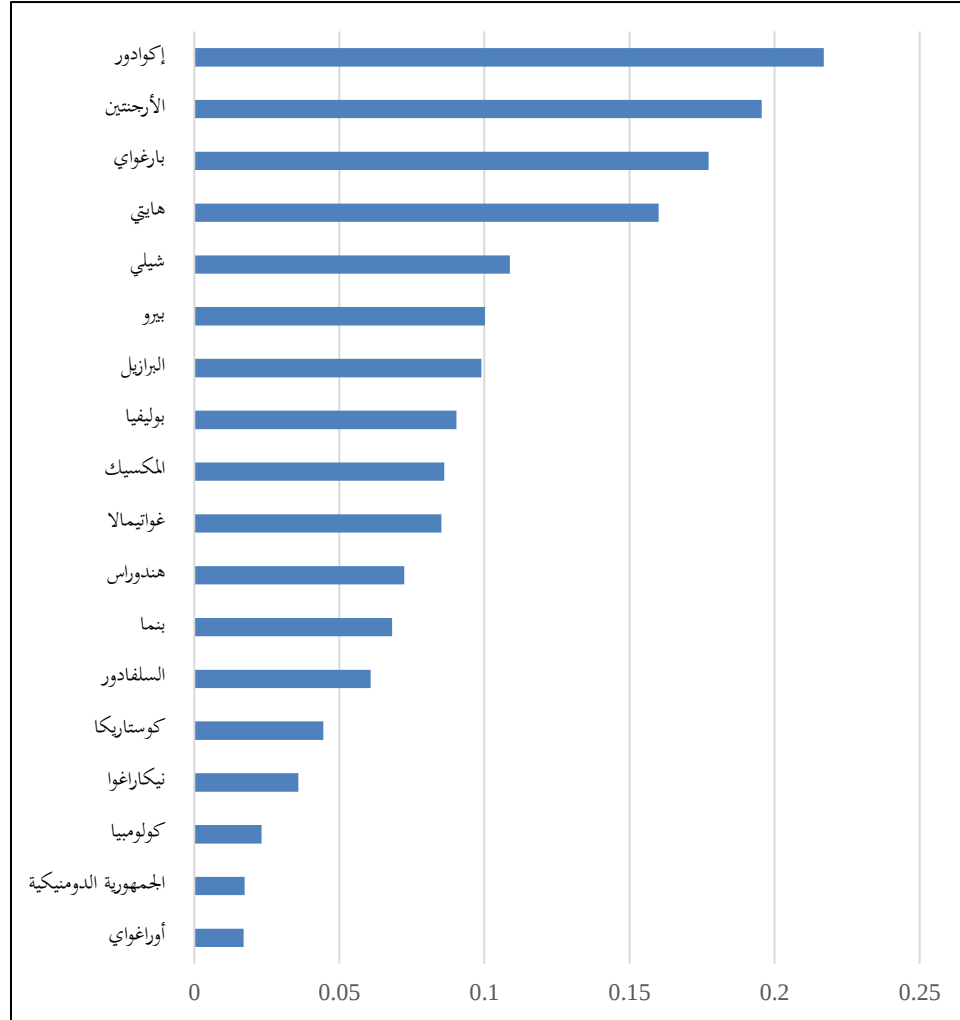
(أ) بيانات أولية.

٧ - وارتفعت الواردات من السلع في عام ٢٠١٧ بنسبة ٩ في المائة مقارنة بالعام السابق. وباستثناء جمهورية فنزويلا البوليفارية، سجلت جميع بلدان المنطقة زيادات في الواردات، عاكسة بذلك التحسن في النشاط الاقتصادي وحالات معينة من قبيل رفع شرط ضمانات الاستيراد في إكوادور في منتصف عام ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية ولا سيما منتجات الطاقة، إلى جانب ازدياد الأحجام، يفسر توقُّع تسجيل حدوث قفزة تبلغ نسبتها ٦ في المائة في الواردات الداخلة إلى أمريكا الوسطى.

الشكل ٤

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بلدان مختارة): التغير في واردات السلع، ٢٠١٧^(١)

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(أ) بيانات أولية.

٨ - ومع أن التحسن في الميزان التجاري للمنطقة في عام ٢٠١٦ كان يُعزى في المقام الأول إلى انخفاض في الواردات، فهو أتى في عام ٢٠١٧ إلى حد كبير نتيجةً لزيادة الصادرات. ونتيجة لذلك، انتقلت المنطقة من عجز يمثل ٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى فائض يعادل ٠,٢ في المائة و ٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، على التوالي. وعلى النقيض من ذلك، ظل العجز في حساب الخدمات كما كان عليه في عام ٢٠١٦، مسجلاً حوالي ٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٩ - وفيما يتعلق بحساب الدخل، انطوى التحسّن في أسعار السلع الأساسية على زيادة في العجز بالقيمة الاسمية، وذلك نظرا لارتفاع مستوى عائدات الاستثمار الأجنبي في الموارد الطبيعية التي تمت إعادتها إلى بلدانها^(١). ومع ذلك، فقد ظلت نسبة العجز، قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي، تمثل ٢,٦ في المائة. وفي الوقت نفسه، سجّل ميزان التحويلات الجارية، وهو ميزان موجب القيمة تاريخياً، فائضا بلغت نسبته ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠١٧، قفزت تدفقات تحويلات المهاجرين، التي تشكل العنصر الرئيسي للتحويلات، بنسبة متوسطها ٩ في المائة في المنطقة، بفضل النمو الاقتصادي القوي في بلدان المصدر.

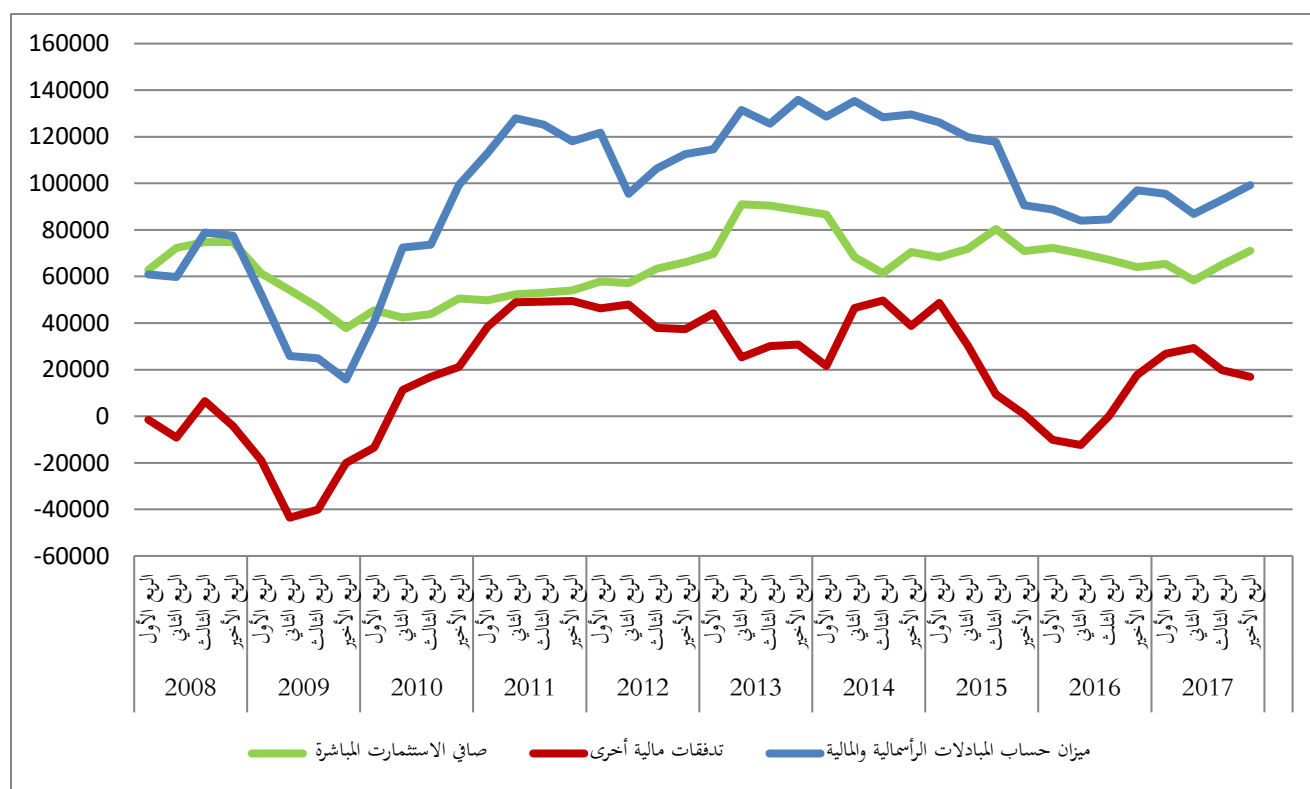
١٠ - وفي عام ٢٠١٧، كان إجمالي التدفقات المالية الصافية إلى المنطقة أدنى بنسبة ٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، ولكنه ظل كافيا لتغطية العجز في الحساب الجاري بل وحتى لمراكمة احتياطيات دولية. وارتفع صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٧ (انظر الشكل ٥).

الشكل ٥

أمريكا اللاتينية (بلدان مختارة): حساب المبادلات الرأسمالية والمالية بحسب العنصر، سنوات متتابعة، من الربع الأول من عام ٢٠٠٨ إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٧

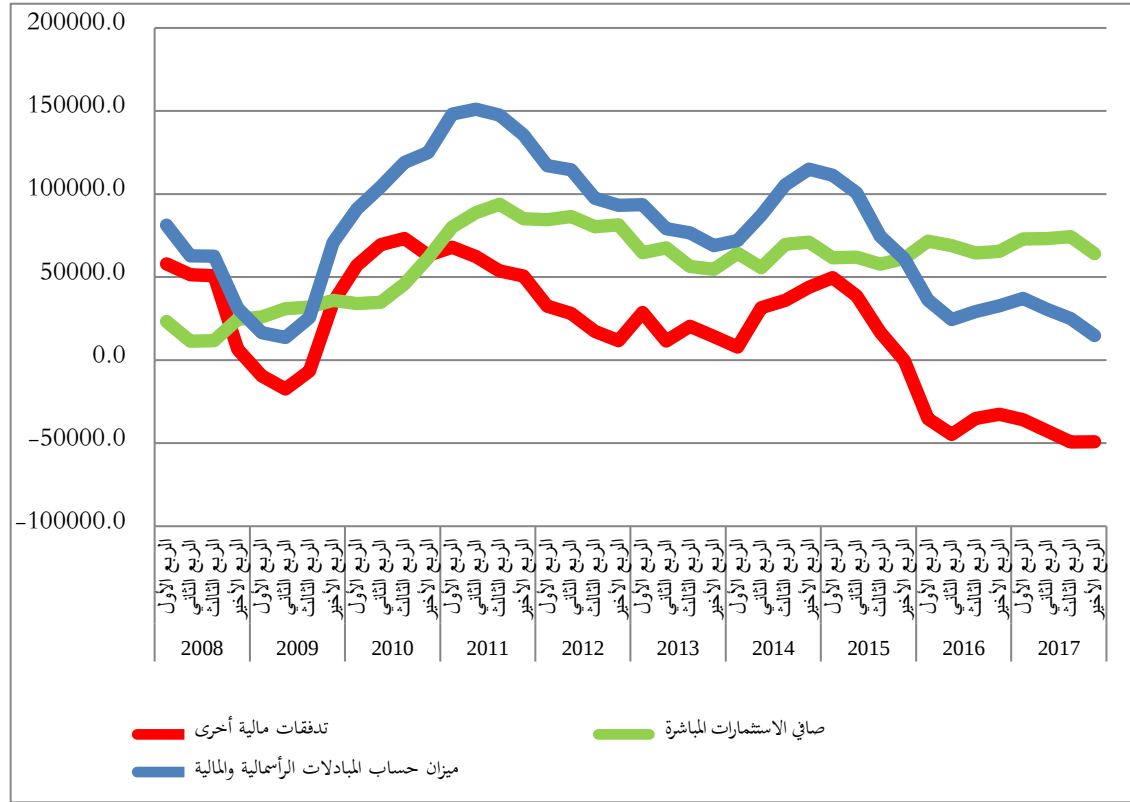
(بملايين الدولارات)

ألف - أمريكا اللاتينية (١٦ بلداً)، باستثناء البرازيل



(١) كان حساب الدخل سالباً بشكل هيكلي في المنطقة منذ فترة طويلة نتيجةً للتحويلات الخارجة في صورة أرباح على الاستثمار المباشر الأجنبي وفوائد على الدين الخارجي.

باء - البرازيل



١١ - وقد سجلت التدفقات الأخرى غير الاستثمار المباشر الأجنبي (وهي أساسا تدفقات الاستثمار في حافلات الأوراق المالية وغيرها من الاستثمارات) انخفاضاً في المنطقة ككل نتيجةً لزيادة التدفقات الخارجة من البرازيل.

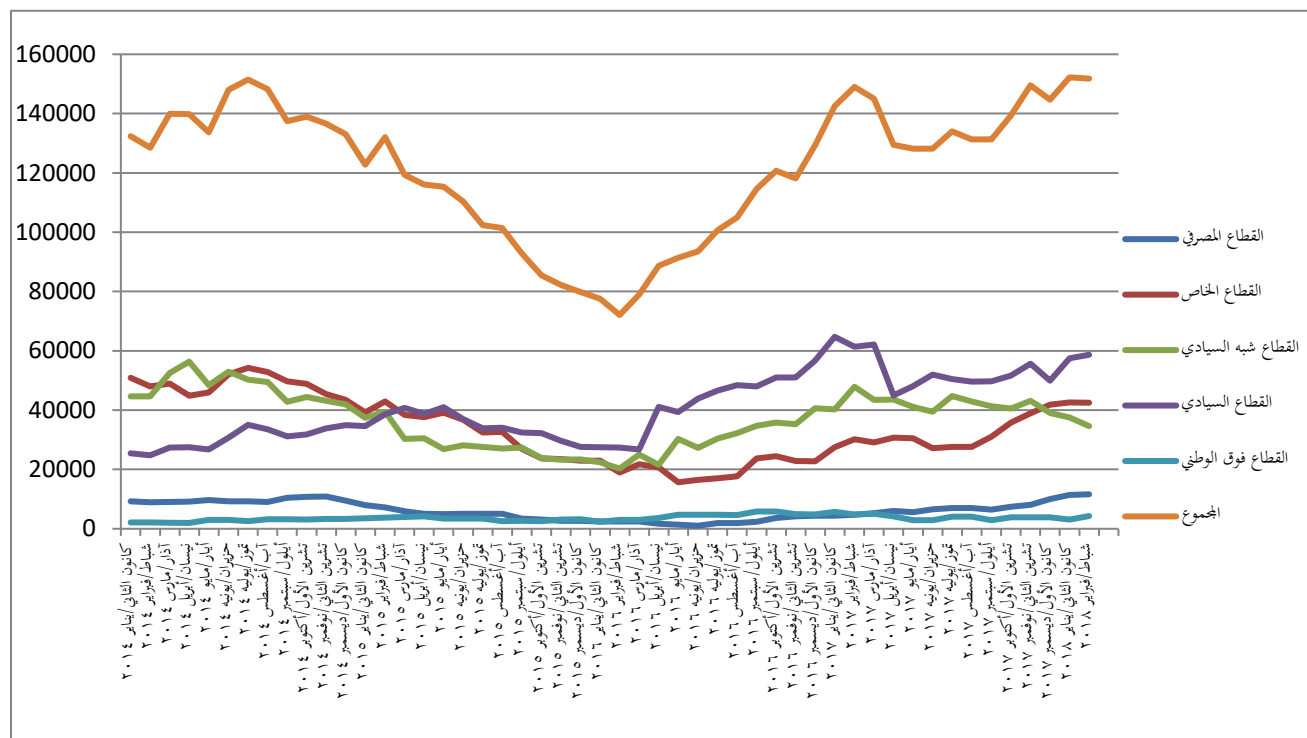
١٢ - واستمر نمو عمليات إصدار السندات من قبل بلدان المنطقة في الأسواق الدولية، فارتفع بنسبة تناهز ١٢ في المائة في عام ٢٠١٧ بفضل زيادة الإقبال على أصول الأسواق الناشئة والظروف الاقتصادية الأكثر مؤاتاة في المنطقة. وسجل قطاع الأعمال المصرفية والشركات الخاصة الزيادات الأكبر في عمليات إصدار السندات، في حين انخفضت عمليات الإصدار هذه في القطاعات الأخرى من سنة إلى التالية^(٢).

(٢) يشمل القطاع شبه السيادي كيانات عدة منها المصارف الإنمائية للقطاع العام والمؤسسات العامة. ويشمل القطاع فوق الوطني المصارف الإنمائية الإقليمية، مثل مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي.

الشكل ٦

أمريكا اللاتينية (١٥ بلدا): السندات الصادرة في الأسواق الدولية، سنوات متتابعة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى شباط/فبراير ٢٠١٨

(بملايين الدولارات)



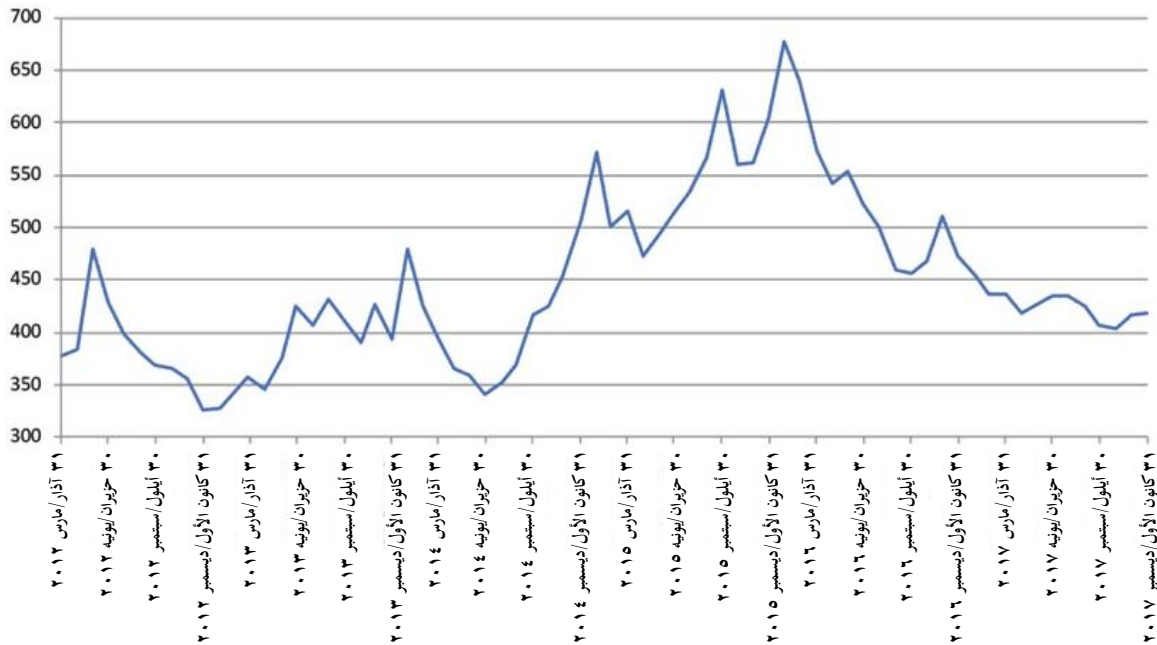
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام مستقاة من قاعدة بيانات السندات المالية اللاتينية.

١٣ - وما برحت مستويات المخاطرة السيادية في معظم بلدان المنطقة تشهد انخفاضا منذ مطلع عام ٢٠١٦، وهو ما يتجلى في انخفاض مؤشر سندات الأسواق الناشئة للمنطقة (الشكل ٧)، وهو ما يتفق مع ازدياد هدوء الأسواق المالية العالمية وازدياد أحجام التمويل في أسواق السندات في المنطقة.

الشكل ٧

أمريكا اللاتينية (١٣ بلدا): المخاطرة السيادية وفقا لمؤشر سندات الأسواق الناشئة العالمية (EMBIG)، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

(نقاط الأساس)



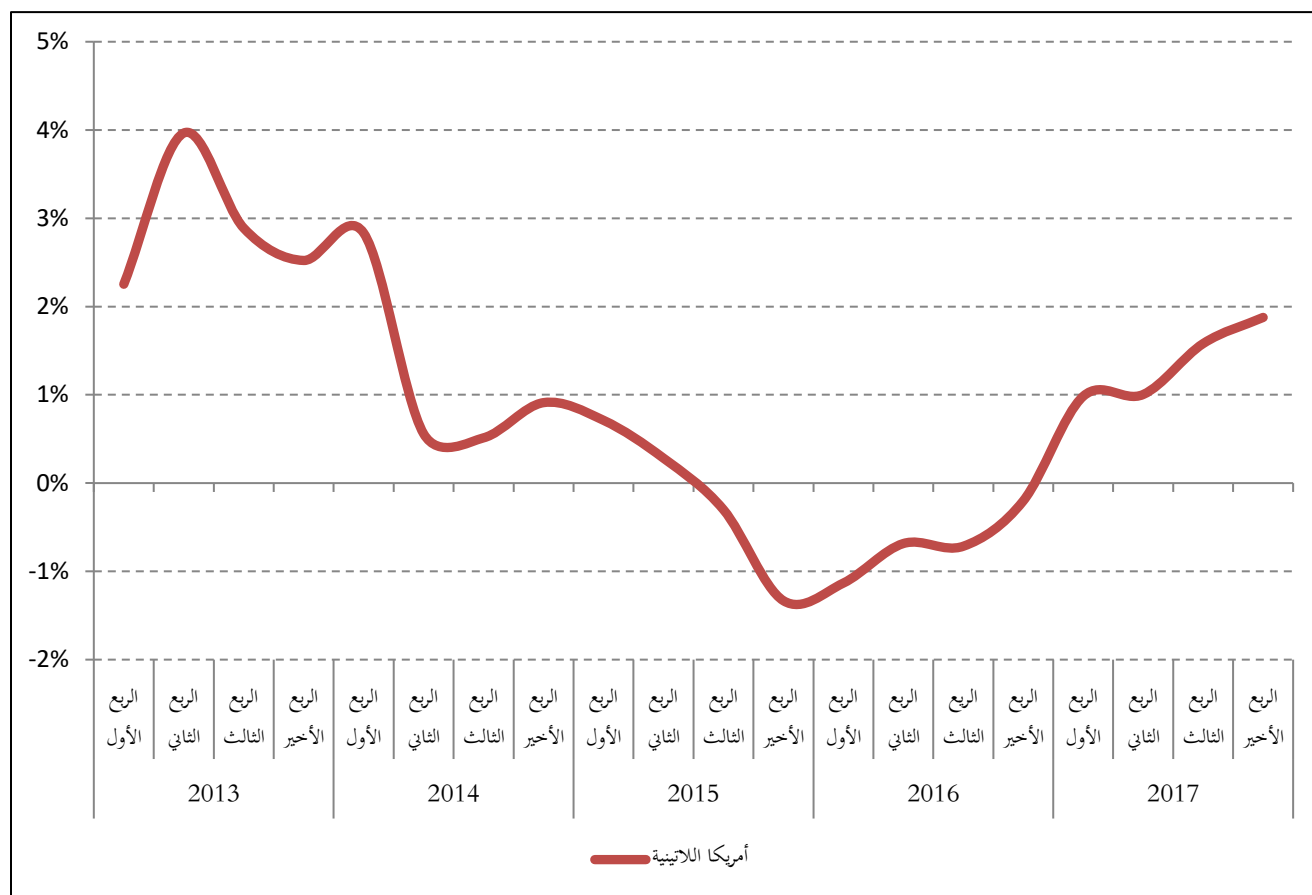
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام جي بي مورغان (JP Morgan).

باء - النشاط الاقتصادي

١٤ - في عام ٢٠١٧، نما الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة ١,٣ في المائة، مدعوما بالنمو في البرازيل التي تتعافى بعد الانكماش الذي شهدته على مدى ١٢ فترة ربع سنوية. وُترجم هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة إلى زيادة في نصيب الفرد من هذا الناتج في المنطقة للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤، حيث ارتفع بنسبة ٠,٣ في المائة.

الشكل ٨

أمريكا اللاتينية: التغير من سنة إلى التالية في الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي، بالمتوسطات المرجحة، من الربع الأول من عام ٢٠١٣ إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٧



المصادر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

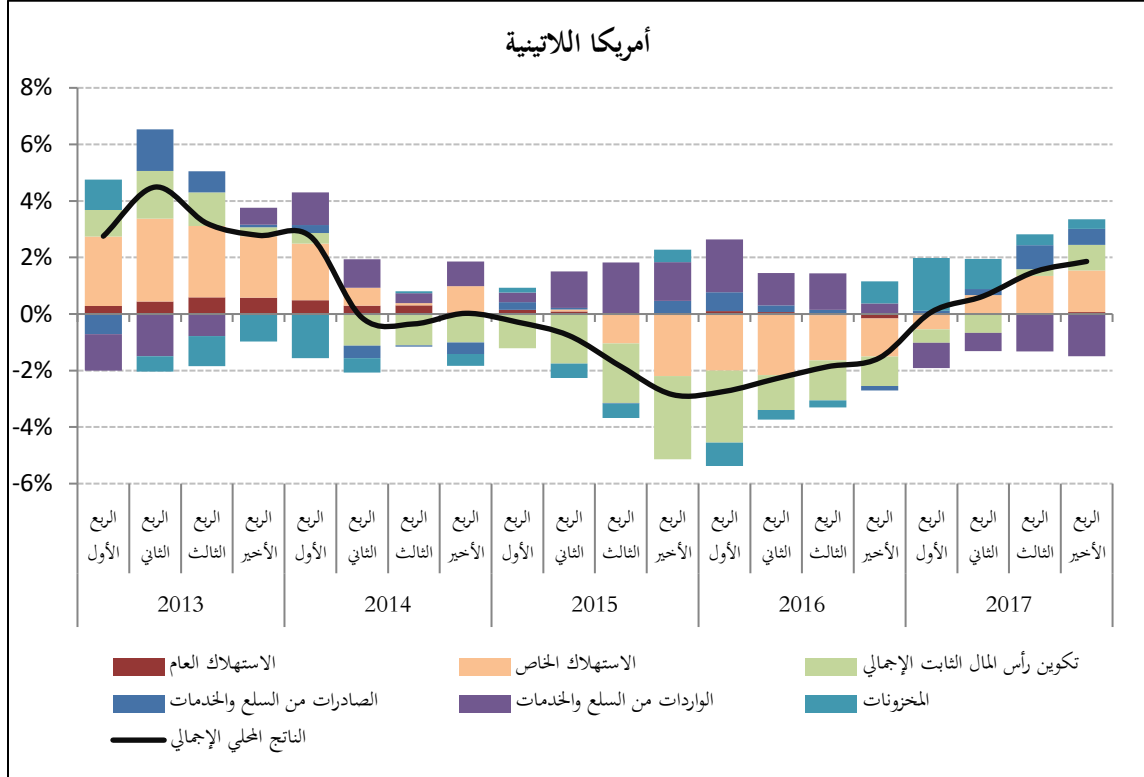
١٥ - وتفاوت الأداء تفاوتاً كبيراً بين البلدان والمناطق دون الإقليمية. ونمت اقتصادات أمريكا الجنوبية بنسبة ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٧، بعد سنتين من التراجع الاقتصادي، في حين حققت اقتصادات أمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي معدل نمو ٣,٣ في المائة في المتوسط، كما كان عليه الحال في عام ٢٠١٦. وسجلت البلدان الناطقة بالإنكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي معدلات نمو بلغت ٠,١ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٧، وهم رقم يعبر عن الأضرار الذي أحدثتها الإعصاران إيرما وماريا.

١٦ - ويأتي هذا الأداء على خلفية ارتفاع معدلات الاستهلاك والاستثمار، فضلاً عن ارتفاع الطلب الخارجي. وفي هذه الفترة، ارتفعت الاستثمارات بنسبة ٥,٣ في المائة، بفضل الزيادة في المخزونات؛ ونما الاستهلاك الخاص بنسبة ١,٨ في المائة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى زيادة الأجور الحقيقية؛ وارتفع الاستهلاك العام بنسبة ٠,٢ في المائة (انظر الشكل ٩).

الشكل ٩

أمريكا اللاتينية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وإسهام مكونات الإنفاق في النمو، من الربع الأول من عام ٢٠١٣ إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٧

(بالنقاط المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

١٧ - وأدى السياق الدولي الأكثر تشجيعاً وتحسناً أداء الطلب المحلي إلى إتاحة الفرصة لزيادة حجم الواردات والصادرات. ولكن نظراً للزيادة الكبيرة في الواردات، حقق صافي الصادرات خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧ مساهمة سالبة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت -٠,٩ نقطة مئوية.

١٨ - وبدأ التفاوت الواضح في الاتجاهات الذي كان قائماً بين أمريكا الجنوبية والمجموعة التي تتألف من أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والمكسيك منذ عام ٢٠١٣ في الثلاثي في الربع الثالث من عام ٢٠١٧. وفي حين بدأت أمريكا الجنوبية في التعافي في أواخر عام ٢٠١٦، لا تزال المجموعة التي تضم أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والمكسيك ماضية على نفس المسار الذي سلكته خلال السنوات القليلة الماضية. وفي أمريكا الجنوبية، تمثلت العناصر التي قدمت أكبر إسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي في انتعاش الاستثمار، وبدرجة أقل الاستهلاك الخاص والصادرات. ومن ناحية أخرى، ارتفع النمو في شمال المنطقة بفضل إسهامات الاستهلاك الخاص والصادرات (انظر الشكل ١٠).

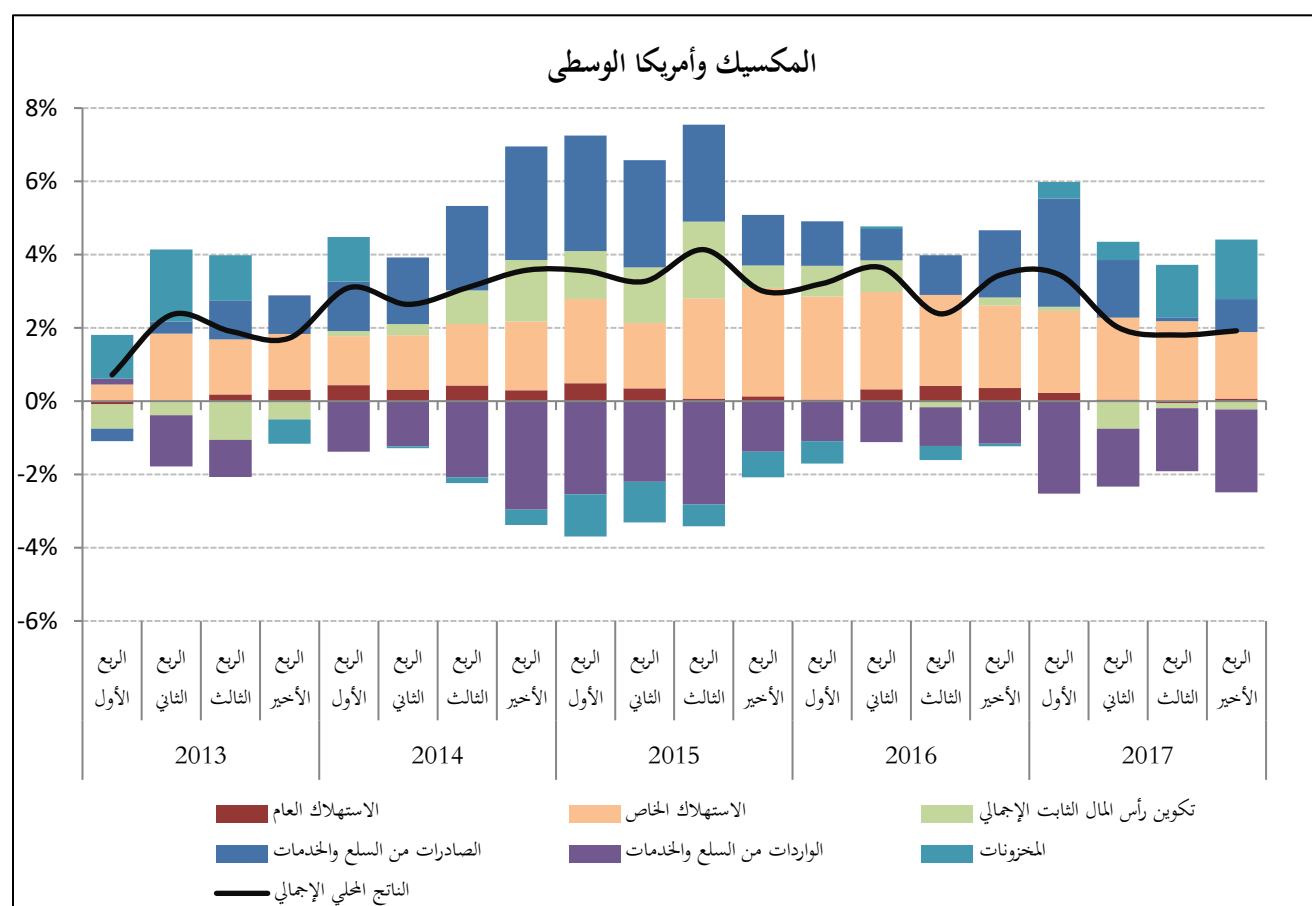
١٩ - وارتفع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في المنطقة بنسبة ٠,٧ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠١٧، وبنسبة ٢,٩ في المائة في الربع الأخير، بعد أن انخفض على مدى ١٣ فترة ربع سنوية

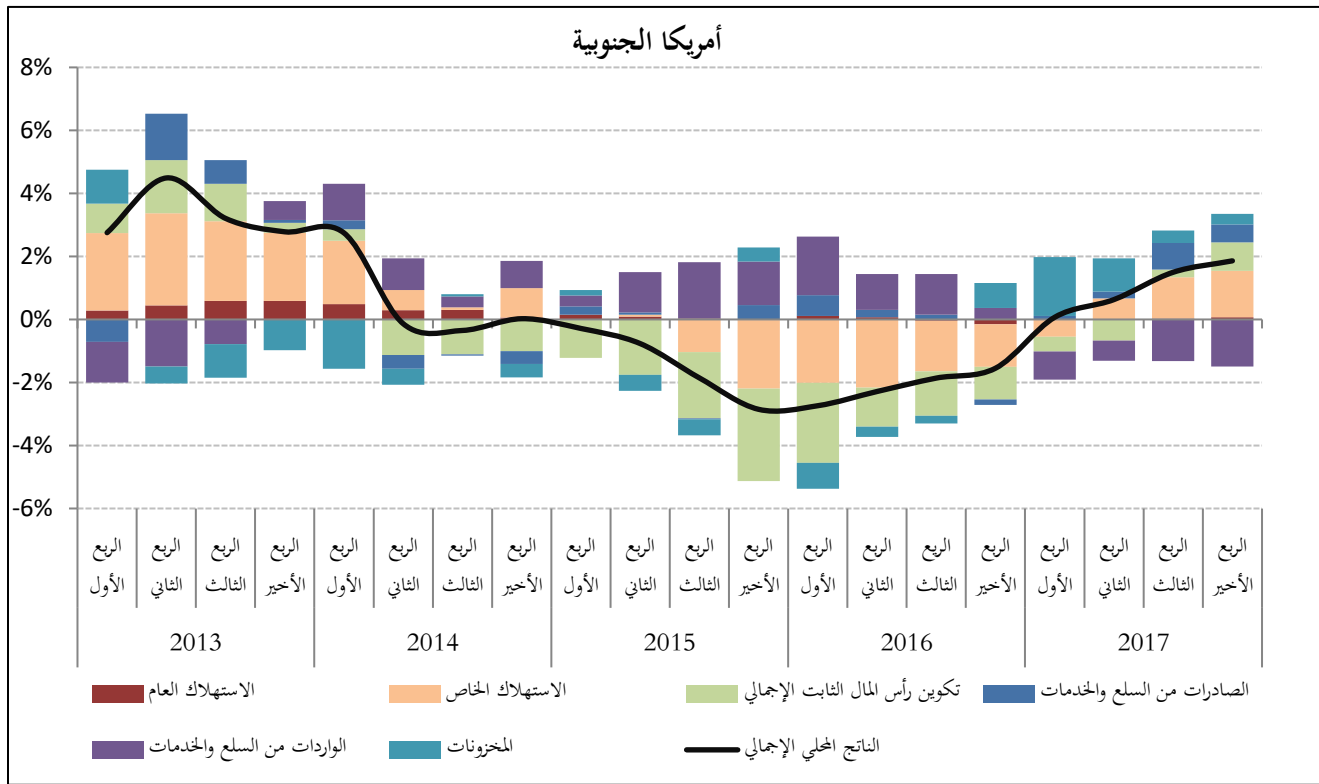
متتالية بسبب الانخفاض في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في أمريكا الجنوبية، ولا سيما في البرازيل. ومع ذلك، سجلت أمريكا الجنوبية في الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠١٧ زيادة قدرها ١,٣ في المائة و ٥ في المائة، على التوالي، في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. وعلى العكس من ذلك، تراجع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والمكسيك بنسبة ٠,٢ في المائة و ٠,٤ في المائة، على التوالي، في الفترتين ذاتيهما.

الشكل ١٠

أمريكا اللاتينية (مجموعات بلدان مختارة): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وإسهام مكونات الإنفاق في النمو، من الربع الأول من عام ٢٠١٣ إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٧

(بالنقاط المئوية)





المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٢٠ - ويمثل الاتجاه الصعودي في الاستهلاك الخاص أيضا السبب وراء ما لوحظ من زيادة في التجارة. وبالمثل، انعكس انتعاش القطاع الخارجي، مقترنا بالزيادة في دينامية الطلب المحلي، في نمو قطاعات النقل والاتصالات والصناعة التحويلية.

٢١ - وعلى النقيض من ذلك، أسهمت المناجم والمحاجر إسهاما سلبا في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

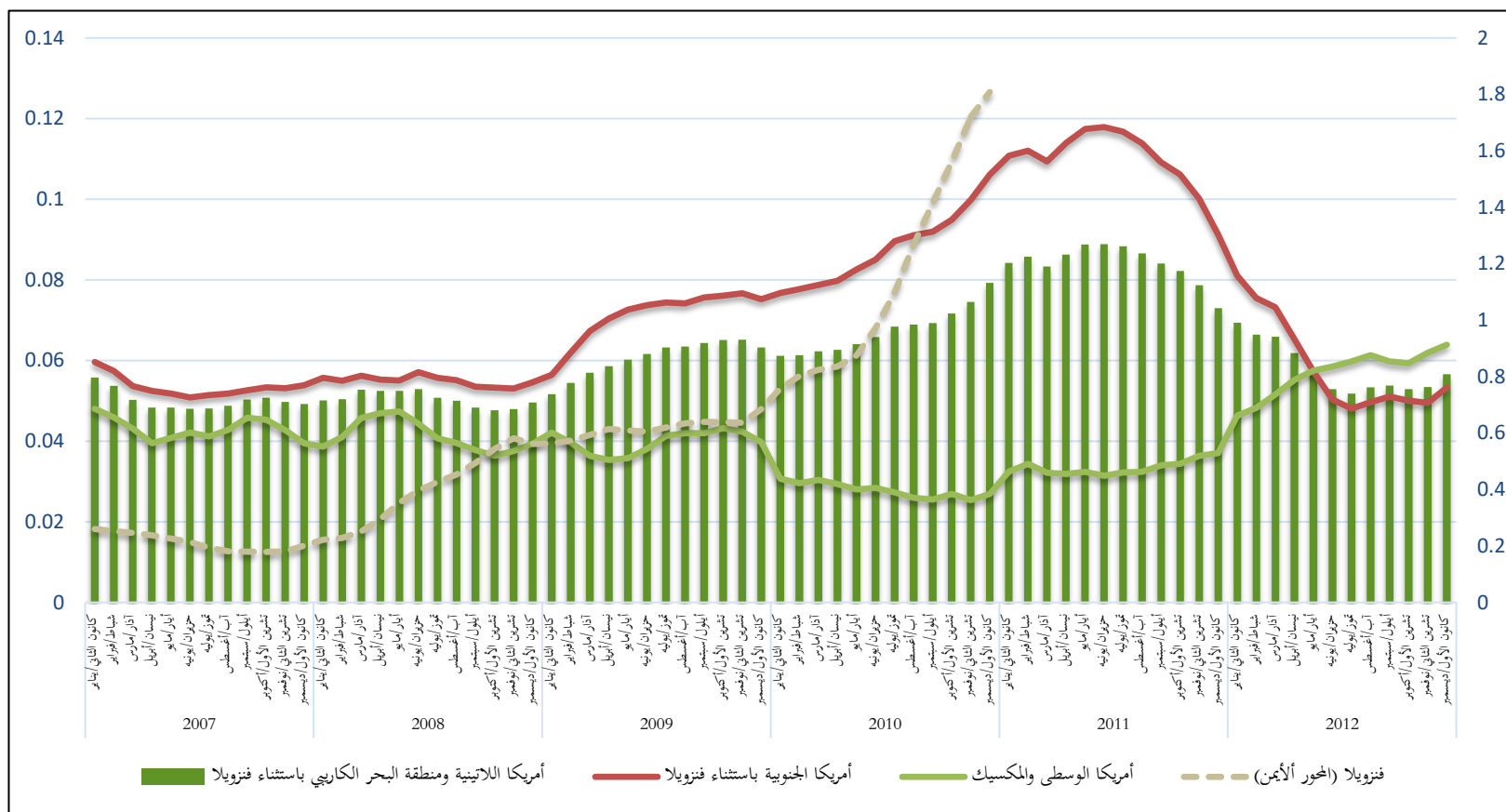
جيم - الأسعار المحلية

٢٢ - في عام ٢٠١٧، حافظ متوسط معدل التضخم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باستثناء جمهورية فنزويلا البوليفارية، على الاتجاه النزولي الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١٦، حيث تراجع بمقدار ١,٦ نقطة مئوية من سنة إلى التالية (من ٧,٣ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٥,٧ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧). بل إن عام ٢٠١٧ قد أُغلق محققا أدنى معدلات التضخم في نهاية العام للمنطقة منذ عام ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، تُسجل زيادة طفيفة منذ منتصف عام ٢٠١٧، لتنتهي بذلك انخفاض معدل التضخم الذي استمر على مدى ١٣ شهرا متتالية.

الشكل ١١

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مؤشر أسعار الاستهلاك، المتوسط المرجح لمعدلات التغير لفترة ١٢ شهرا، من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٢٣ - ومن الواضح أن الأنماط التضخمية تتفاوت بين المناطق دون الإقليمية. فقد انخفض معدل التضخم بنسبة ٣,٨ نقطة مئوية في أمريكا الجنوبية، من ٩,١ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٥,٣ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وبنسبة ١,٩ نقطة مئوية في منطقة البحر الكاريبي، حيث انخفض من ٥,٦ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٣,٧ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ بينما ارتفع في أمريكا الوسطى والمكسيك بنسبة ٢,٧ نقطة مئوية، من ٣,٧ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٦,٤ في المائة في الشهر نفسه من عام ٢٠١٧. وتعزى هذه الاختلافات إلى ديناميات أسعار الصرف والسياسات النقدية. فبينما ساعد ارتفاع قيمة العملات في اقتصادات جنوب القارة على انخفاض الأسعار، أدى انخفاض قيم العملات في المجموعة التي تضم أمريكا الوسطى والمكسيك إلى حدوث زيادة في معدل التضخم. أضف إلى ذلك تطبيق سياسات تهدف إلى خفض معدلات التضخم في الأرجنتين والبرازيل وسورينام وكولومبيا.

دال - العمالة والأجور

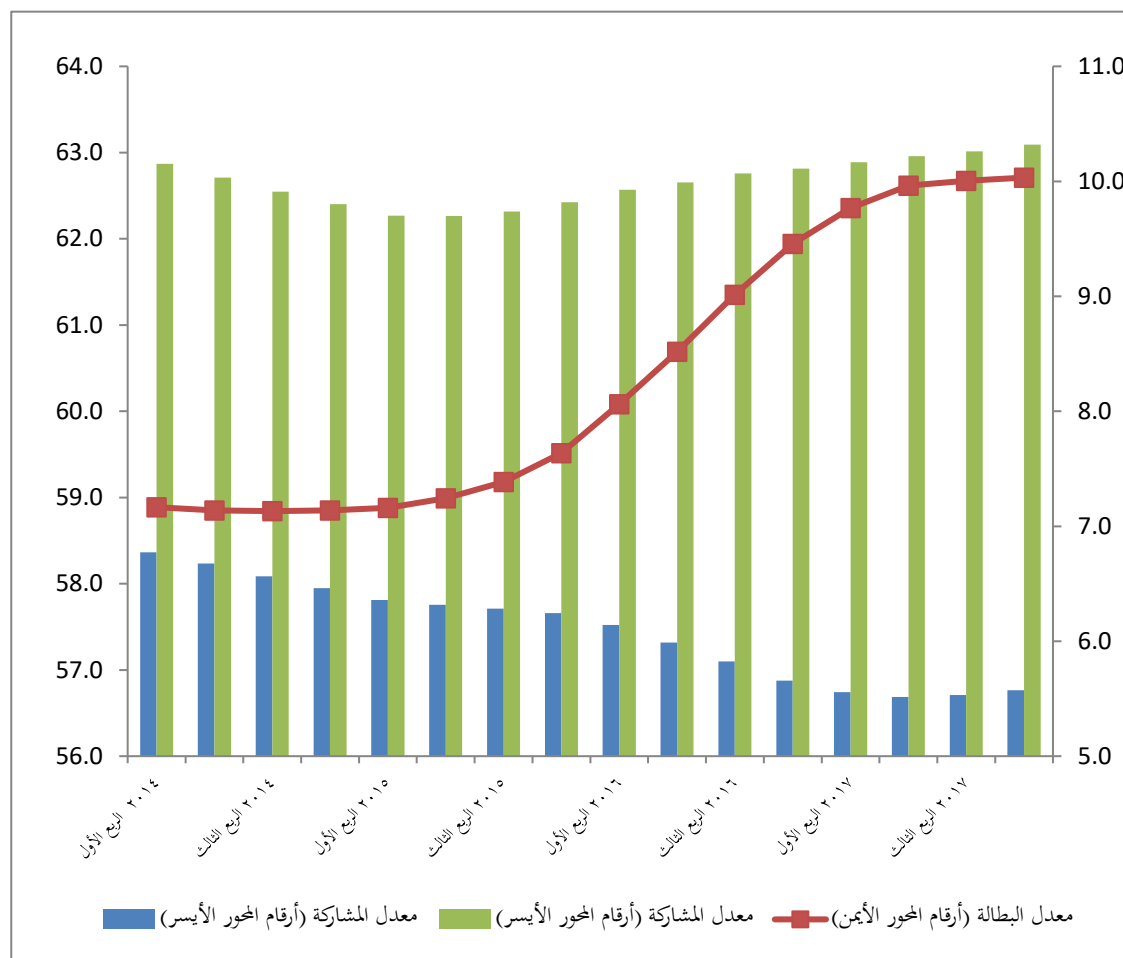
٢٤ - في عام ٢٠١٧، سجلت المنطقة زيادة في معدلات البطالة وتدهورا في متوسط نوعية العمل، وإن كان ذلك بقدر أقل بشكل ملحوظ مما شُهد في عام ٢٠١٦. وارتفع معدل البطالة في المناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٩,٣ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٧. وقد أدى ذلك إلى زيادة تراكمية قدرها ٢,٤ نقطة مئوية منذ عام ٢٠١٤ وارتفاع في تعداد العاطلين عن العمل بواقع ٧ ملايين نسمة (من ١٥,٨ مليونا إلى ٢٢,٨ مليونا) في المناطق الحضرية في المنطقة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧. ولكن على مدار العام، تراجع مقدار الانخفاض من سنة إلى التالية تدريجيا، ويتوقع أن يشهد عام ٢٠١٨ أول انخفاض في معدل البطالة في المناطق الحضرية منذ عام ٢٠١٤.

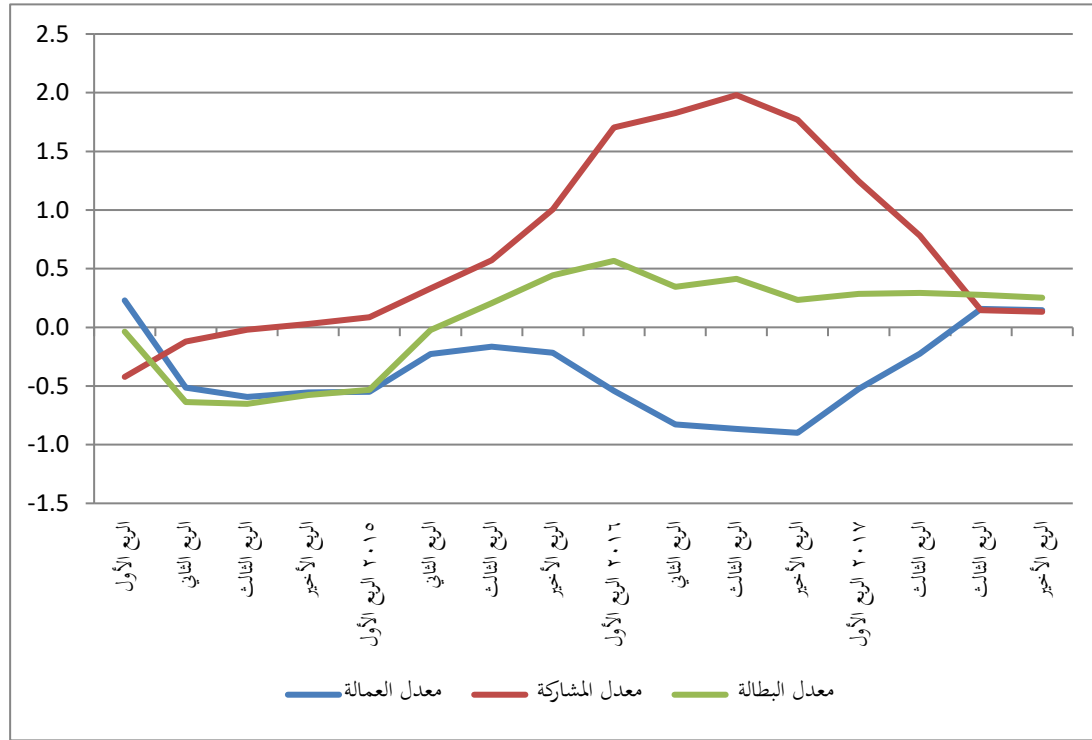
٢٥ - وعلى مدار السنة، وتماشيا مع عودة النشاط لاقتصاد المنطقة تدريجيا، تحسنت معدلات العمالة والبطالة. وكما هو مبين في الشكل ١٢، تراجعت تدريجيا قيمة الانخفاض من سنة إلى التالية في معدل البطالة في المناطق الحضرية، وشهد الربع الثالث والرابع من عام ٢٠١٧ تحسنا طفيفا للغاية بالمقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة. ومع أخذ ديناميات النمو الاقتصادي حتى نهاية عام ٢٠١٧ والتوقعات الخاصة بعام ٢٠١٨ في الحسبان، تشير هذه الاتجاهات إلى أن كلا من المؤشرين سيحقق تحسنا متواضعا على مدى السنة الحالية.

الشكل ١٢

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١١ بلدا): المشاركة في سوق العمل في المناطق الحضرية، ومعدلات العمالة والبطالة (سنوات متتالية)، والتغيرات من سنة إلى التالية (المتوسطات المرجحة)، من الربع الأول من عام ٢٠١٤ إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٧^(١)

(بالنسب المئوية والنقاط المئوية)





المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) البلدان المشمولة هي الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وجامايكا، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك.

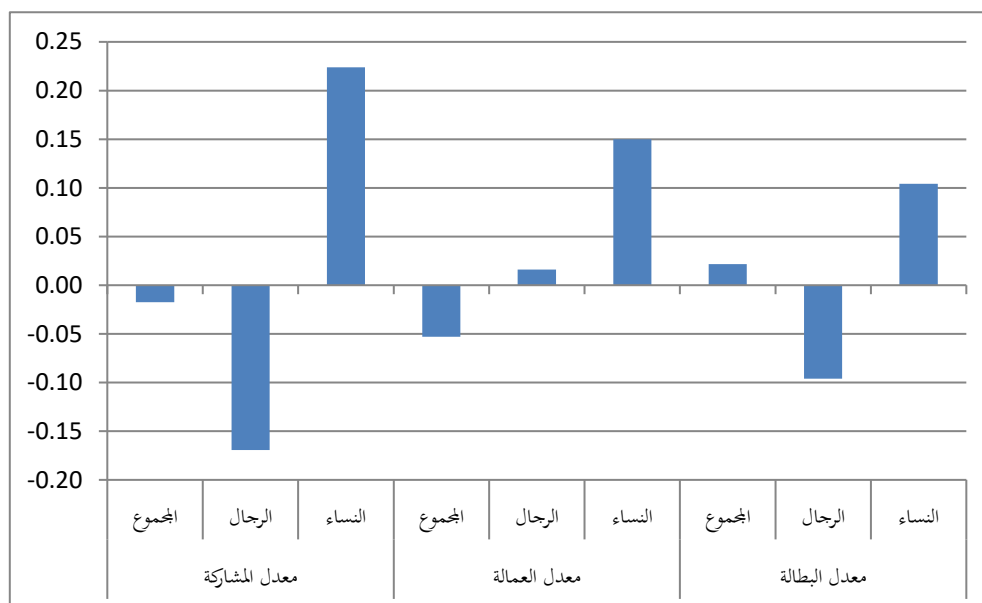
٢٦ - وكما حدث في عام ٢٠١٦، تأثرت نتائج المنطقة في عام ٢٠١٧ تأثيراً شديداً بأداء سوق العمل البرازيلية حيث ارتفع متوسط معدل البطالة السنوي من ١١,٥ في المائة إلى ١٢,٧ في المائة على الصعيد الوطني، وإن تراجع معدل التدهور على مدار السنة. إلا أن تدهور مؤشرات العمالة كان يمثل ظاهرة شائعة نسبياً. ويصدق هذا بوجه خاص في أمريكا الجنوبية. وكانت نتائج العام نفسه أفضل إلى حد ما في منطقة البحر الكاريبي، وبشكل خاص جداً في المكسيك وأمريكا الوسطى.

٢٧ - وفي معظم البلدان، ارتفعت مشاركة المرأة في سوق العمل بمعدل أسرع من معدل عمالتها، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث. وعلى النقيض من ذلك، أدى عدد الرجال الذين تركوا سوق العمل إلى تراجع معدل البطالة السافرة، مع أن معدلات عمالة الذكور لم يطرأ عليها تغير (الشكل ١٣). وبالتالي، تقلصت الفجوات بين الجنسين في معدلات المشاركة والعمالة، إلا أنها اتسعت في حالة معدل البطالة.

الشكل ١٣

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٨ بلدا): التغيرات من سنة إلى التالية في معدلات المشاركة والعمالة والبطالة حسب نوع الجنس، بقيم الوسيط الحسابي، ٢٠١٧^(١)

(بالنقاط المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) البلدان المشمولة هي الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيادوس، وبنما، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وتشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا.

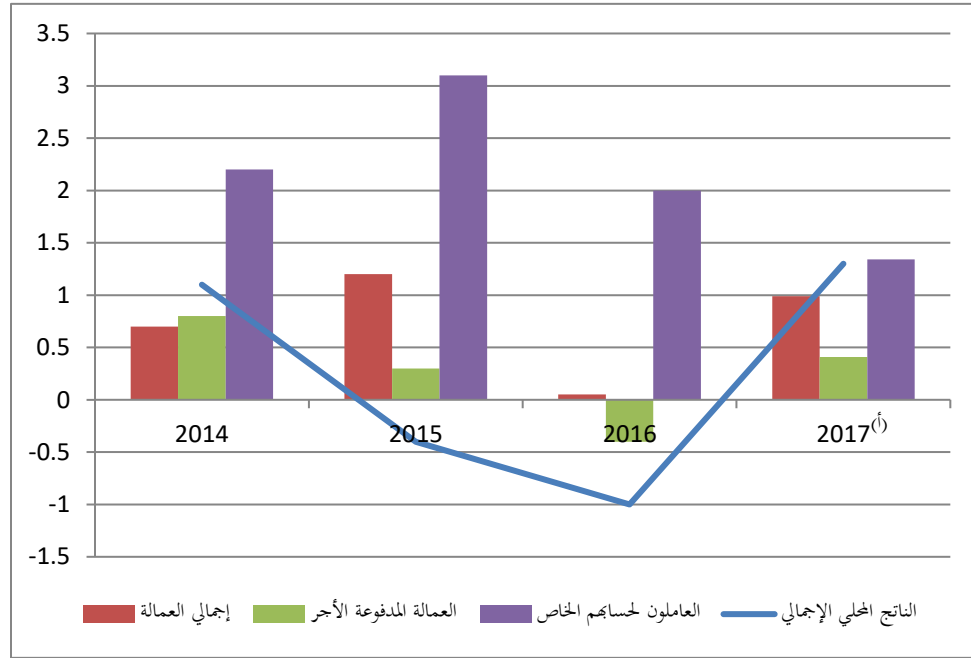
٢٨ - ومنذ عام ٢٠١٣، ارتفعت نسبة من يعملون لحسابهم الخاص بوتيرة أسرع من نسبة من يعملون في وظائف مدفوعة الأجر، وسجلت في هذا الصدد فروق حادة للغاية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦^(٣) (الشكل ١٤). وحدث ذلك مرة أخرى في عام ٢٠١٧: فعلى الرغم من وجود دينامية لا بأس بها على صعيد خلق فرص العمل المدفوعة الأجر في بعض البلدان، لم يتم إجمالا خلق وظائف جديدة من هذا النوع بأعداد تكفي لتلبية احتياجات الداخلين إلى سوق العمل، فارتفعت مرة أخرى نسبة من يعملون لحسابهم الخاص بوتيرة أسرع من نسبة من يعملون في وظائف مدفوعة الأجر. ويعكس هذا التباين، أولا، ضعف الطلب على اليد العاملة، ومن ثم ضعف معدلات خلق فرص العمل المدفوعة الأجر في الشركات الخاصة والقطاع العام. وثانيا، يمثل هذا التباين نتيجة للضغط الناشئ عن جانب العرض في سوق اليد العاملة، وذلك نظرا لأن كثيرا من الأسر قد اضطر إلى التماس الدخل من مصادر أخرى بخلاف الوظائف المدفوعة الأجر وإلى تدبير العمل المدفوع الأجر بنفسها، وهو ما يقترن عادة بدخول غير مستقرة ومتقلبة

(٣) في عام ٢٠١٣، ارتفعت نسبة من يعملون لحسابهم الخاص بمعدل أعلى قليلا من معدل ارتفاع نسبة من يعملون في وظائف مدفوعة الأجر. إلا أن الفئات الأخرى من الوظائف غير المدفوعة الأجر لم يطرأ عليها إلا زيادة ضعيفة. ومن ثم، ارتفعت نسبة الوظائف المدفوعة الأجر في إجمالي الوظائف، مما حافظ على الاتجاه السائد الذي بدأ في عام ٢٠٠٤.

وانعدام الحماية الاجتماعية؛ وبالتالي، تشير هذه الزيادة إلى تدهور في متوسط نوعية الوظائف، وإن لم يكن بشكل واضح كما كان في السنوات السابقة.

الشكل ١٤

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٢ بلدا): ديناميات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، المتوسطات المرجحة، ٢٠١٤-٢٠١٧^(١)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) البلدان المشمولة هي الأرجنتين، وإكوادور، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك.

٢٩ - وقد كانت أنماط تطور العمالة المسجلة^(٤)، التي تُستخدم كمؤشر لقياس الوظائف الرسمية ذات النوعية الأفضل، مشابهة للأنماط التي جرى تناولها بالتحليل أعلاه: '١' كان معدل خلق فرص العمل من هذا النوع ضعيفاً، '٢' تحسن الوضع مع مرور السنة، '٣' حققت البلدان في شمال المنطقة نتائج أفضل من بلدان أمريكا الجنوبية، حيث لم يتجاوز معدل نمو فرص العمل من هذا النوع نسبة ١ في المائة.

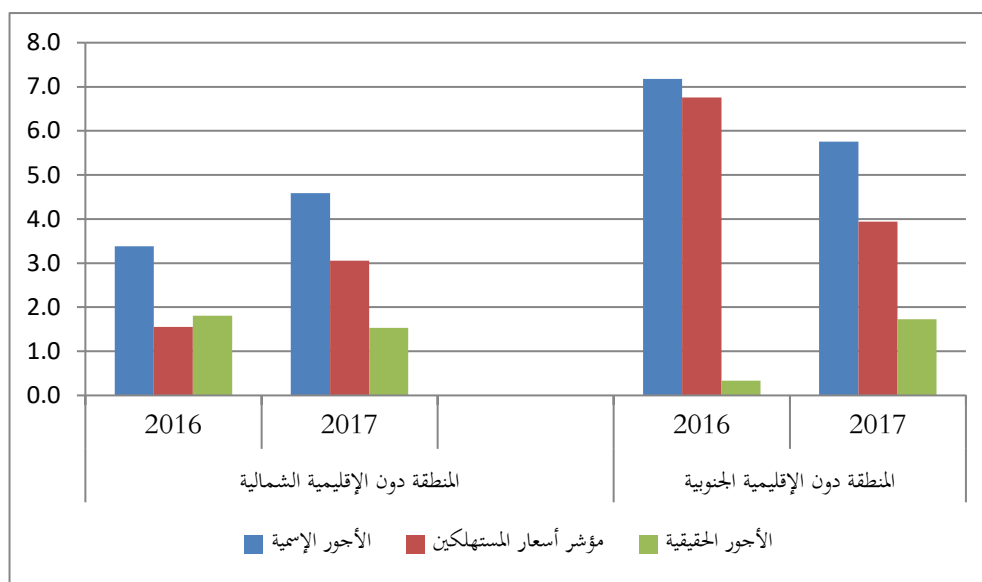
٣٠ - وتُشكّل تطور الأجور الحقيقية للعمالة المسجلة على ضوء الأثر المزدوج للطلب المقيّد على اليد العاملة (وآثاره على الأجور الإسمية) وتطور التضخم. وكما هو مبين في الشكل ١٥، ففي مجموعة بلدان المنطقة دون الإقليمية الشمالية، ارتفع معدل نمو الأجور الإسمية، إلا أن الارتفاع الأكثر حدة لمعدلات التضخم قد تسبب في نمو أبطأ قليلاً في الأجور الحقيقية عنه في عام ٢٠١٦.

(٤) في معظم الحالات، يتضح هذا من أعداد المشتركين في الضمان الاجتماعي أو مكوناته.

الشكل ١٥

أمريكا اللاتينية (١٠ بلدان): بيان مفصّل للتغيرات من سنة إلى التالية في الأجور الحقيقية حسب المناطق دون الإقليمية، المتوسطات البسيطة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧^(١)

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) البلدان المشمولة هي السلفادور، وكوستاريكا، والمكسيك، ونيكاراغوا في المنطقة دون الإقليمية الشمالية، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا في المنطقة دون الإقليمية الجنوبية.

٣١ - وعلى عكس الاتجاه السائد في شمال المنطقة، كان للانخفاض الحاد في معدل التضخم في بلدان أمريكا الجنوبية التي تتوافر الأرقام الخاصة بها أثر إيجابي على الأجور الحقيقية التي عوّضت أثر النمو الأبطأ في الأجور الاسمية بأكثر منه.

٣٢ - وعلى غرار السنوات السابقة، كان تطور متوسط الأجور في معظم البلدان مدعوماً بسياسات أجور تهدف إلى ضمان تحقيق زيادات معتدلة في الحد الأدنى للأجور الحقيقية. وبالتالي، ارتفعت قيمة الوسيط الحسابي للحد الأدنى للأجور الحقيقية بنسبة ٢,٧ في المائة في ١٨ من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٨، من المتوقع أن يكون لعودة النمو الاقتصادي أثر إيجابي على الطلب وخلق فرص العمل بوجه عام، ونتيجة لذلك، سوف يزداد معدل العمالة في المناطق الحضرية في المنطقة زيادة طفيفة لأول مرة منذ عام ٢٠١٣. إلا أن الأثر المترتب على زيادة خلق فرص العمل المذكورة سيكون محدوداً، إذ يتوقع أن يظل اتجاه الزيادة المعتدلة في معدلات المشاركة سائداً. وبناءً على ذلك، فمن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة في المناطق الحضرية في المنطقة انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية، ليصل إلى ٩,١ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، فبسبب الزيادة المتواضعة في الطلب على اليد العاملة وبقاء معدلات التضخم تحت السيطرة إجمالاً، من المتوقع أن يستمر اتجاه الزيادة التدريجية في الأجور الحقيقية.

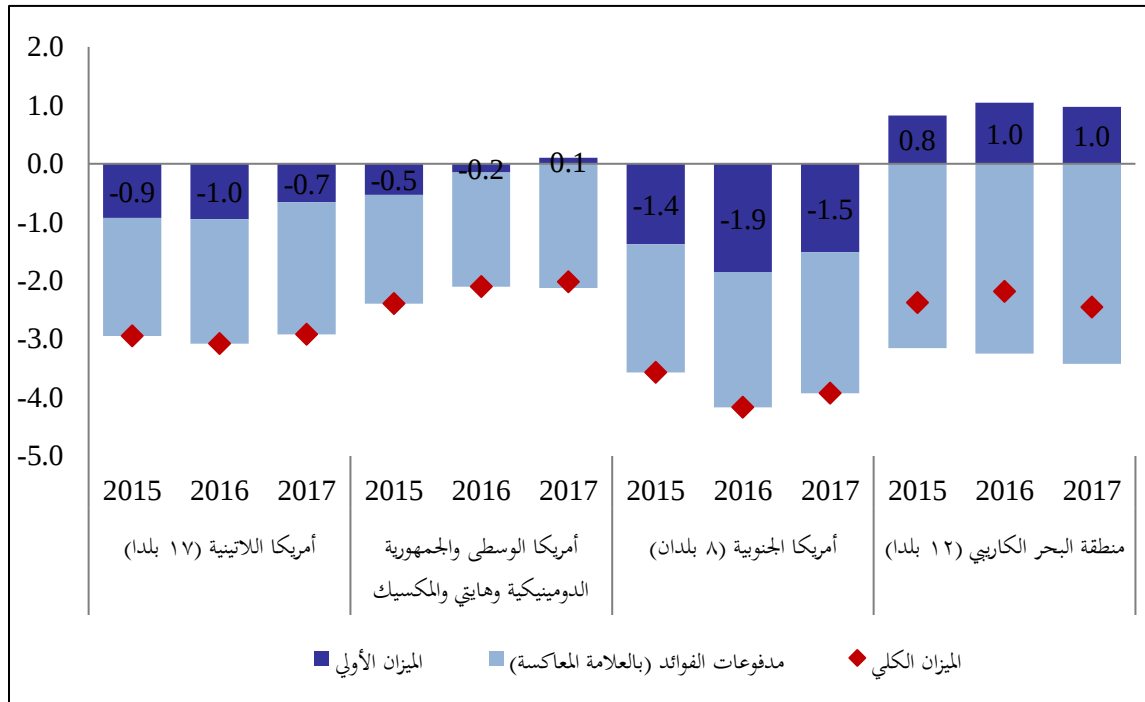
هـ - السياسة المالية

٣٤ - في عام ٢٠١٧، انخفض العجز الأولي لبلدان أمريكا اللاتينية المبلغة — ١٧ من مستوى عام ٢٠١٦ الذي بلغ -١,٠ في المائة إلى -٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة للتباطؤ في النفقات العامة والجهود التي بذلتها الدول لتعزيز العائدات الضريبية (انظر الشكل ١٦). ومع ذلك، أعادت الزيادة في تكاليف خدمة الديون العامة حدوث انخفاض بنفس القدر في عجز الميزان الكلي، الذي بلغ -٢,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر إلى هذه العوامل، فقد أدى تعديل حسابات المالية العامة إلى خفض مساهمة الاستهلاك الحكومي العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي الصفر، وفقا للحسابات القومية المقابلة. غير أن الميزان الكلي يتفاوت بين البلدان والمناطق دون الإقليمية.

الشكل ١٦

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الموازن الكلية والأولية ومدفوعات الفوائد، ٢٠١٥-٢٠١٧ (ب)

(كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) متوسطات بسيطة. الأرقام المستخدمة بالنسبة لسنة ٢٠١٧ هي أرقام أولية. ولا تشمل البيانات الأرقام التي تخص جمهورية فنزويلا البوليفارية أو دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

(ب) لا تتضمن المتوسطات المبينة بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي الأرقام الخاصة بدومينيكا، التي سجلت فائضا ماليا بنسبة ٣٥,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ بسبب جني مكاسب مفاجئة.

٣٥ - وتقلصت العجزات الأولية للمجموعة التي تضم أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وهايتي والمكسيك (من -٠,٢ في المائة إلى -٠,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وكذلك، ولأول مرة خلال خمس سنوات، لأمريكا الجنوبية (من -١,٩ في المائة إلى -١,٥ في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي). بيد أن مدفوعات الفوائد ارتفعت في المنطقتين دون الإقليميتين، مما قلل من انخفاض العجز الكلي. وقد حدثت ظاهرة مماثلة في منطقة البحر الكاريبي: إذ أنه على الرغم من بلوغ الفائض الأولي ١,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد أدى ارتفاع مدفوعات الفوائد (من ٣,٢ في المائة إلى ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى ارتفاع العجز الكلي. وقد بلغ متوسط مدفوعات الفوائد في المنطقة ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل زيادة تعادل ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة مع عام ٢٠١٦.

٣٦ - وعلى الرغم من الاتجاه الإيجابي عموماً فيما يتصل بالعجوزات الأولية، فمع استمرار ارتفاع العجوزات الأولية في أمريكا الجنوبية وبعض بلدان أمريكا الوسطى وتواصل الاتجاه التصاعدي في بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي، يجب التزام بعض الحذر بشأن المدخرات العامة الأولية في المنطقة.

٣٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بلغ إجمالي الدين العام لأمريكا اللاتينية ٣٨,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما كان مماثلاً للمستوى المسجل في نهاية عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن المتوسط البسيط للدين العام لم يشهد تغيراً يُذكر، فقد ازداد عدد الدول التي شهدت زيادة في مستوى الدين؛ غير أن ذلك قد قوبل بانخفاض في مستويات الديون في ٧ من أصل ١٩ بلداً في المنطقة. وتعود الزيادة في مستويات الدين، في العديد من البلدان، بالدرجة الأولى إلى تزايد إصدارات الديون السيادية في محاولة لإيجاد مصادر جديدة للتمويل.

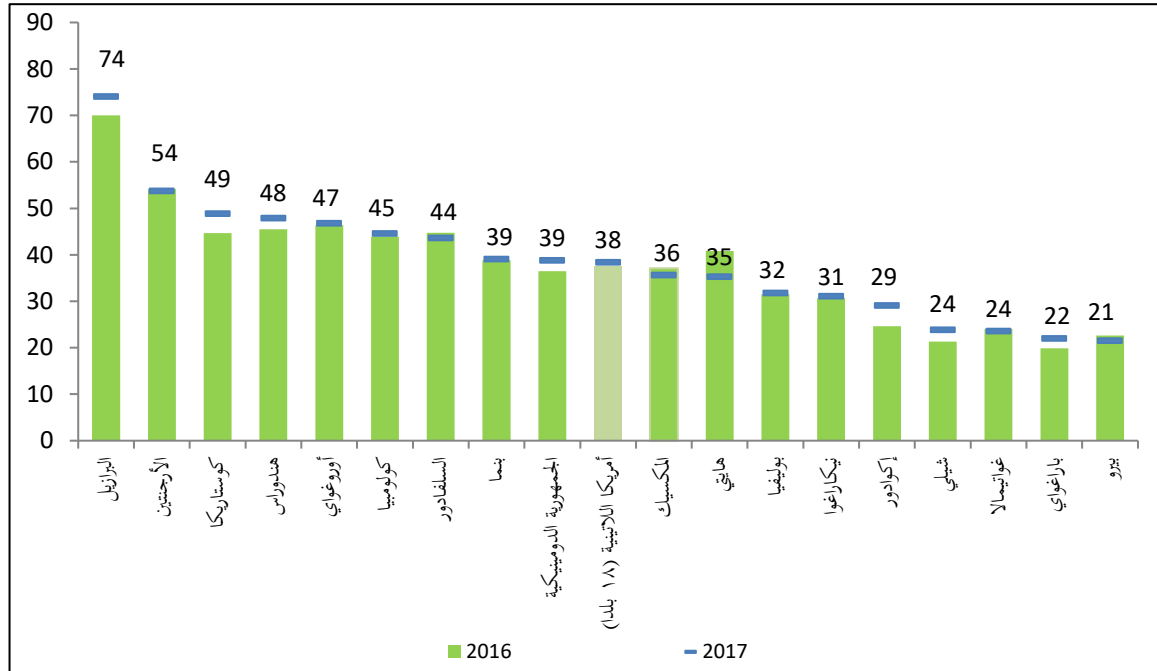
٣٨ - وعلى المستوى دون الإقليمي، ارتفع متوسط الدين العام الإجمالي لأمريكا الجنوبية بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية ليبلغ نسبة ٣٨,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المجموعة التي تضم أمريكا الوسطى وهايتي والجمهورية الدومينيكية والمكسيك، انخفض مستوى المديونية بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية ليبلغ ٣٨,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. وفي منطقة البحر الكاريبي، وحتى الربع الثالث من عام ٢٠١٧، بلغ دين الحكومات المركزية ٧٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بانخفاض مقداره ١,٥ نقطة مئوية عن مستواه المسجل في عام ٢٠١٦.

الشكل ١٧

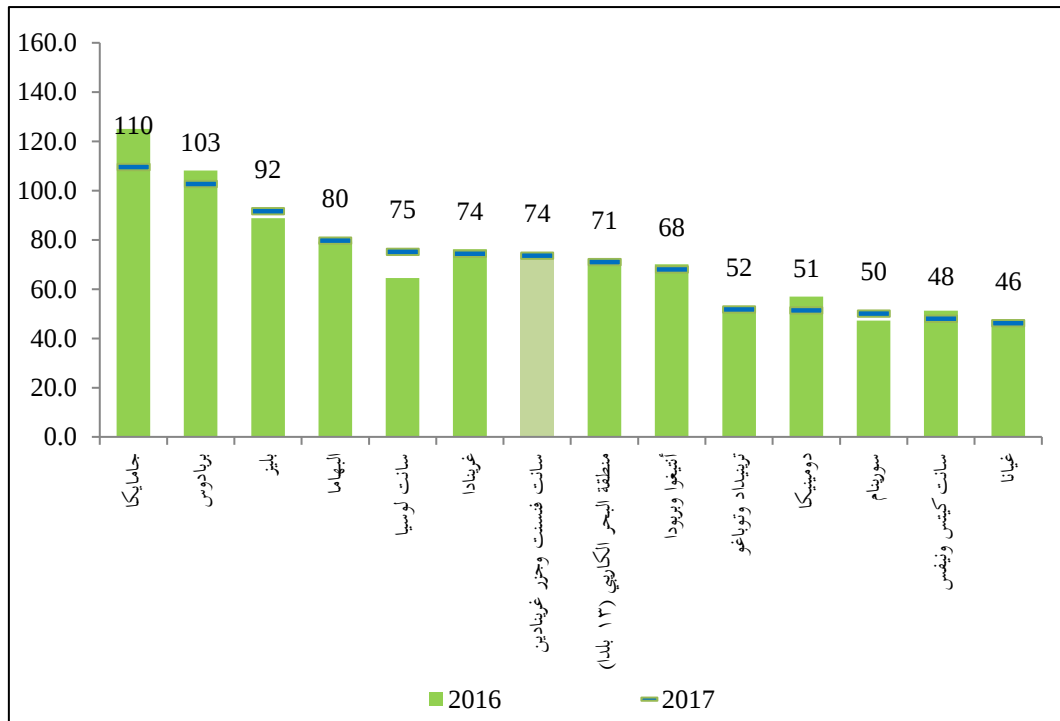
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الديون الإجمالية للحكومات المركزية، ٢٠١٦-٢٠١٧

(كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

ألف - أمريكا اللاتينية



باء - منطقة البحر الكاريبي



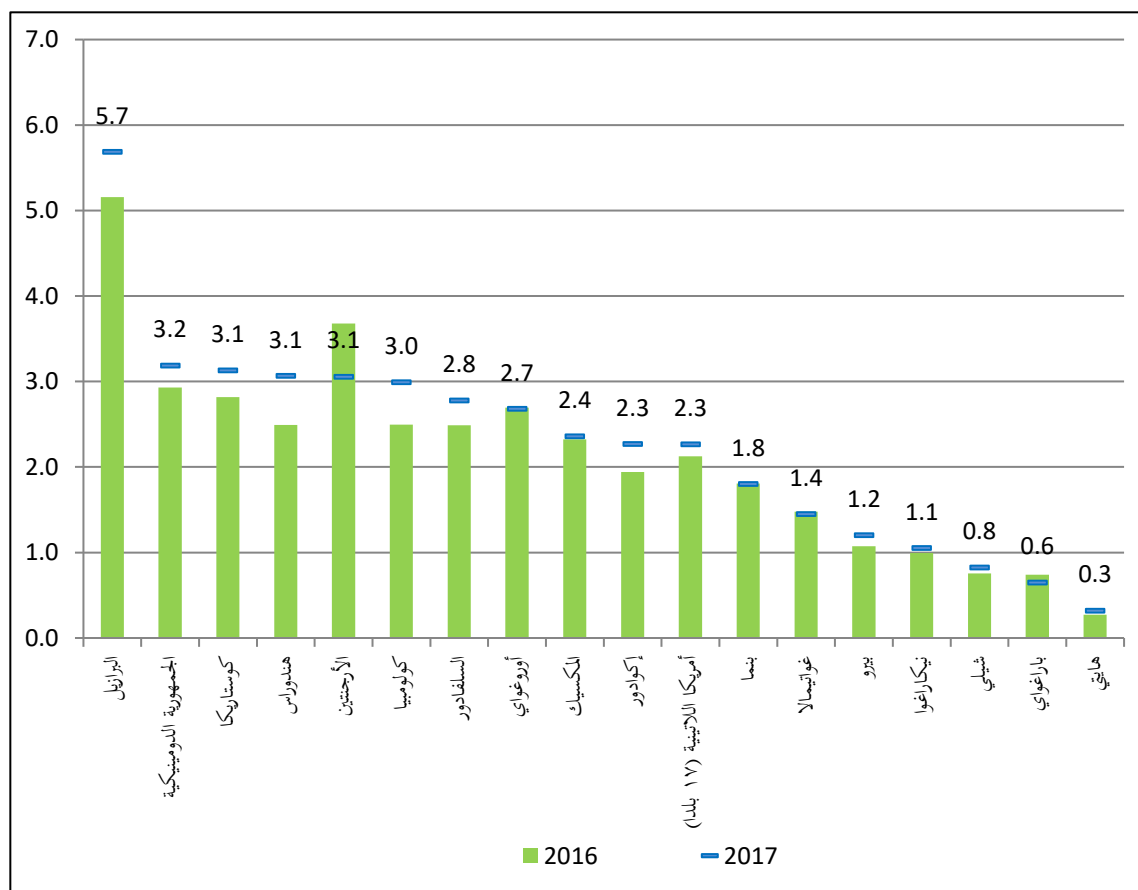
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٣٩ - ويمكن إلى حد كبير أن يعزى الاستقرار النسبي للدين العام في أمريكا اللاتينية، على الرغم من استمرار العجز المالي الكبير، إلى ازدياد قوة معدل النمو الحقيقي والتعديل الحاد الذي حدث على صعيد قيم الأصول (ما يُعرف بتأثير الأرصدة - التدفقات).

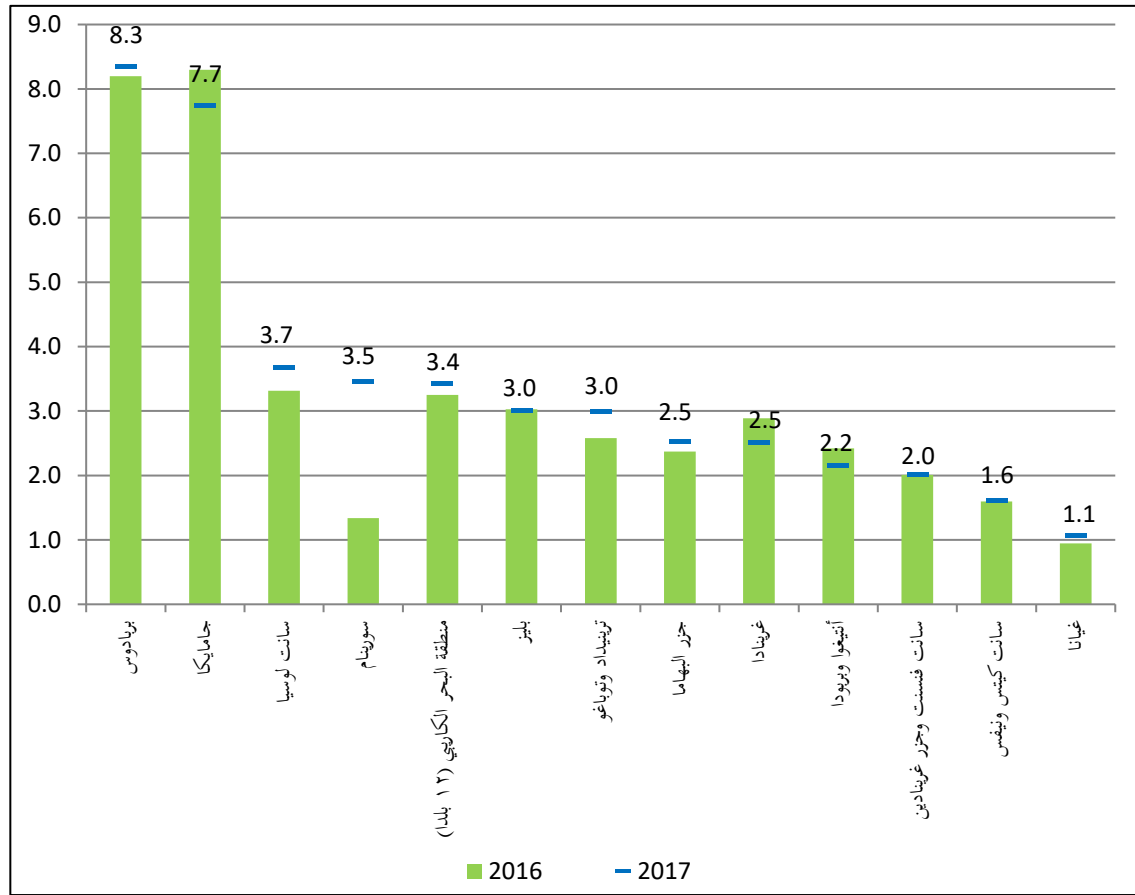
الشكل ١٨

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مدفوعات فوائد إجمالي الدين العام للحكومات المركزية، ٢٠١٧
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

ألف - أمريكا اللاتينية



باء - منطقة البحر الكاريبي



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

٤٠ - وفيما يتعلق بإيرادات الضرائب، يلاحظ أن الحالات تختلف من منطقة دون إقليمية إلى أخرى. فقد أفرزت عودة الحيوية للنشاط الاقتصادي في أمريكا الجنوبية ارتفاعاً في عائدات الضرائب، حيث لم تعد عائدات ضريبة القيمة المضافة تسجل معدلات نمو سلبية. وفي المقابل، تباطأت إلى حد ما معدلات زيادة إيرادات ضرائب القيمة المضافة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والمكسيك، ويرجع ذلك أساساً إلى التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي الاستهلاك الخاص، على وجه الخصوص، إلى جانب الآثار الإحصائية الناتجة على كون أساس المقارنة مرتفعاً في بعض البلدان.

٤١ - ومن الأمور المهمة أن الضغط النزولي على الإيرادات العامة الناشئ عن الانخفاض الحاد في الإيرادات الضريبية المتأتية من المواد الخام قد تراجع بشكل كبير في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تستقر، في المتوسط، الإيرادات المتأتية من إنتاج وبيع الهيدروكربونات في المنطقة عند نحو ٣,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في أعقاب الانخفاضات الكبيرة التي سجلت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

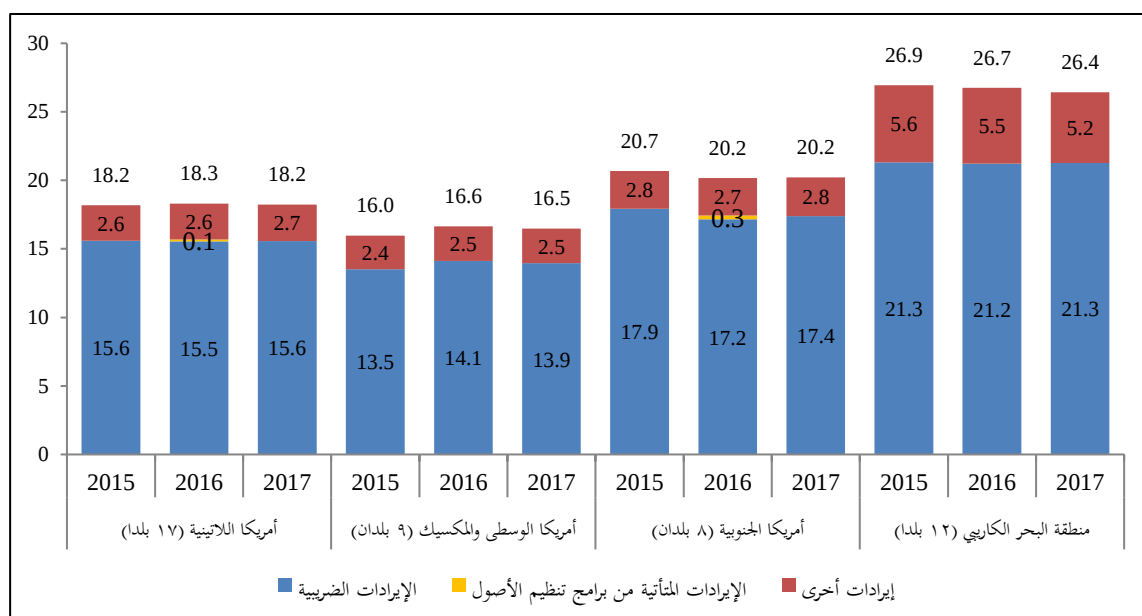
٤٢ - أما الإيرادات الأخرى، التي تتألف أساساً من الإيرادات غير الضريبية والمنح والهبات، فقد شهدت تغيراً طفيفاً، لتبلغ نسبة ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. وتماشياً مع هذه

الاتجاهات، من المتوقع أن تكون الإيرادات الإجمالية للحكومات المركزية في أمريكا اللاتينية قد ظلت مستقرة إلى حد ما في عام ٢٠١٧ عند نحو ١٨,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل ١٩

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تفاصيل مجموع إيرادات الحكومات المركزية، ٢٠١٥-٢٠١٧^(١)

(كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) المتوسطات البسيطة. الأرقام المستخدمة بالنسبة لسنة ٢٠١٧ هي أرقام أولية.

٤٣ - وقد أدى استمرار وجود عجوزات القطاع العام إلى زيادة الضغط على حكومات المنطقة لاتخاذ تدابير لتصحيح أوضاع المالية العامة، مما سلط الضوء على مسألة استدامة الدين العام.

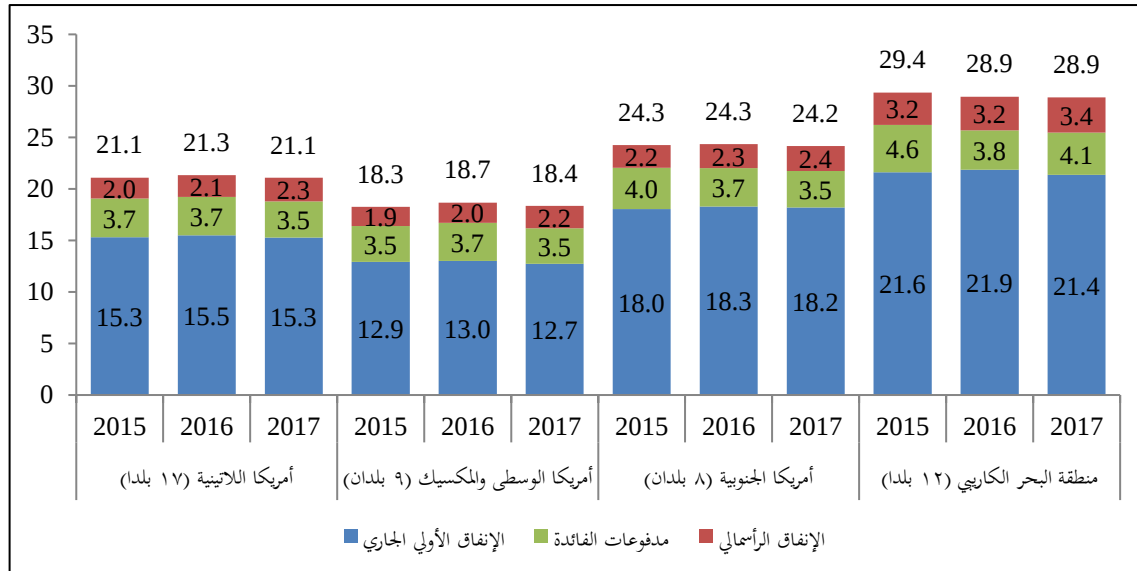
٤٤ - ولا تخلو هذه التدابير من التحديات في وقت يشهد فيه النمو الاقتصادي قدراً من البطء النسبي في منطقة ما زالت تعيش فجوات هيكلية ظاهرة بشدة. وبينما تقلص معدل النمو في إجمالي النفقات الأولية، الذي لا يشمل مدفوعات الفوائد، بشكل حاد في عام ٢٠١٦، فقد ارتفع الإنفاق بعض الشيء في عام ٢٠١٧ في بعض البلدان، لكن ذلك الارتفاع تم بمعدل أبطأ من المعدلات المسجلة في السنوات السابقة.

٤٥ - وقد انخفض مجموع نفقات الحكومات المركزية أو ظل ثابتاً في جميع المناطق دون الإقليمية، وكم توسط للمنطقة، انخفض مجموع النفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ٢١,٣ في المائة إلى ٢١,١ في المائة. ويعود هذا الاستقرار في مستوى النفقات إلى حدوث تغير في تكوينها: إذ ارتفعت حصة خدمة الدين العام (من ٢,١ في المائة إلى ٢,٣ في المائة) وانخفضت المصروفات الجارية الأولية، إلى جانب تقلص مماثل في الإنفاق الرأسمالي.

الشكل ٢٠

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تفاصيل مجموع نفقات الحكومات المركزية، ٢٠١٥-٢٠١٧^(١)

(كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) المتوسطات البسيطة. الأرقام المستخدمة بالنسبة لعام ٢٠١٧ هي أرقام أولية.

واو - السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف

٤٦ - في عام ٢٠١٧، استمر التضخم في تحديد الهوامش المتاحة للسلطات النقدية لتحفيز الطلب المحلي الكلي. وفي أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي غير الناطقة بالإسبانية، وفر انخفاض معدلات التضخم حيزا لتطبيق سياسة نقدية توسعية بدرجة أكبر، بينما كانت السياسة النقدية في أمريكا الوسطى والمكسيك موجهة نحو السيطرة على الزيادات في الأسعار العامة.

٤٧ - وفيما يخص الاقتصادات التي تستخدم أسعار الفائدة السياسية كأداة رئيسية لسياساتها النقدية، شهد عام ٢٠١٧ انخفاضات حادة في تلك المعدلات في البرازيل (٦٥٠ نقطة أساس) وكذلك في شيلي وكولومبيا وغواتيمالا وباراغواي وبيرو (انظر الشكل ٢١).

٤٨ - وقد حدثت تخفيضات في أسعار الفائدة القياسية المحددة في إطار السياسات النقدية بعد سلسلة من الزيادات - نفذت في أوقات مختلفة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦ - في إطار الجهود المبذولة للحد من الضغوط التضخمية، لا سيما في البرازيل وكولومبيا حيث تجاوزت معدلات التضخم والتوقعات الأهداف الرسمية. وبعد السيطرة على هذه الضغوط، تمكنت المصارف المركزية من تخفيض أسعار الفائدة القياسية، محاولة من خلال ذلك تحفيز الطلب الكلي.

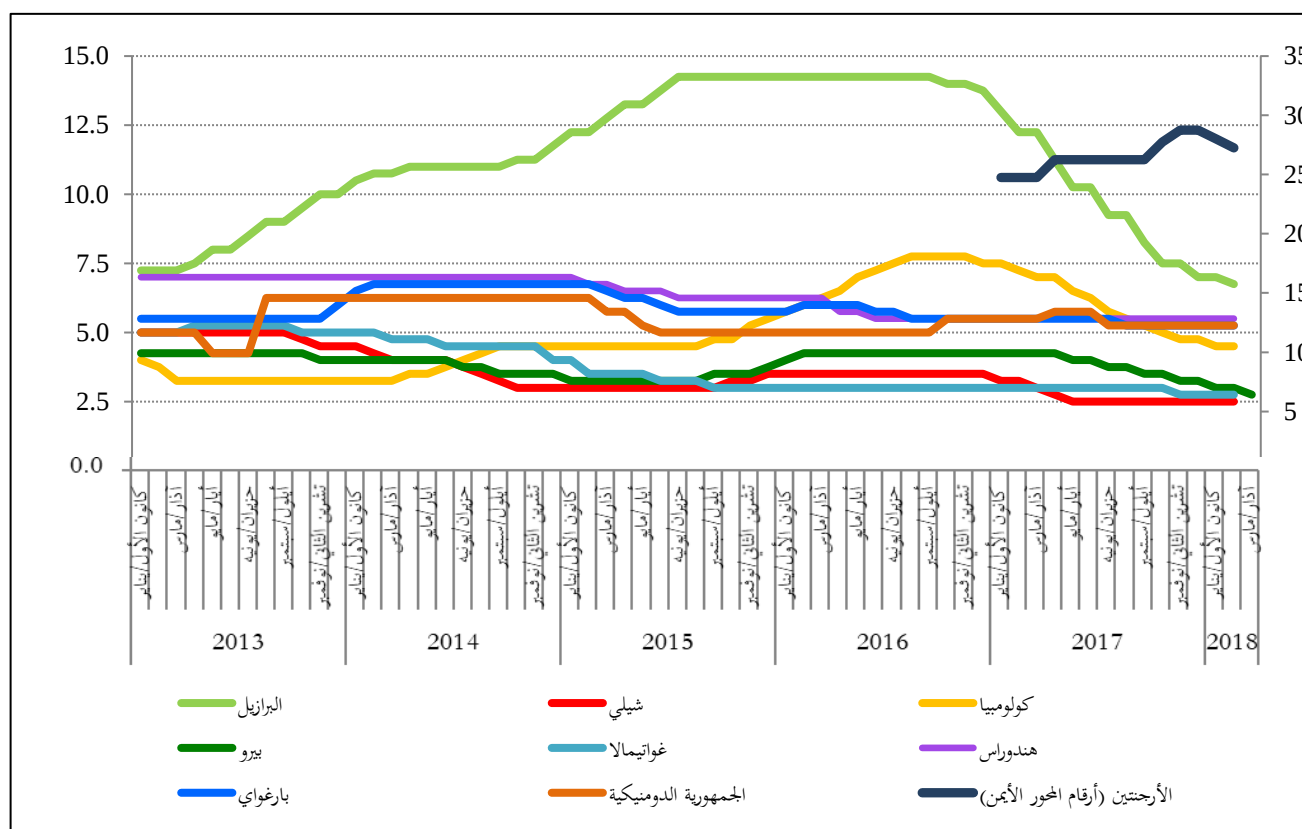
٤٩ - وعلى العكس من ذلك، رفع المصرف المركزي الأرجنتيني سعر الفائدة القياسي بمقدار ٢٥٠ نقطة أساس منذ يناير ٢٠١٦ لأن التضخم الحالي لا يتماشى مع الهدف، وهو ما يجعل الأرجنتين الاستثناء الرئيسي في المجموعة.

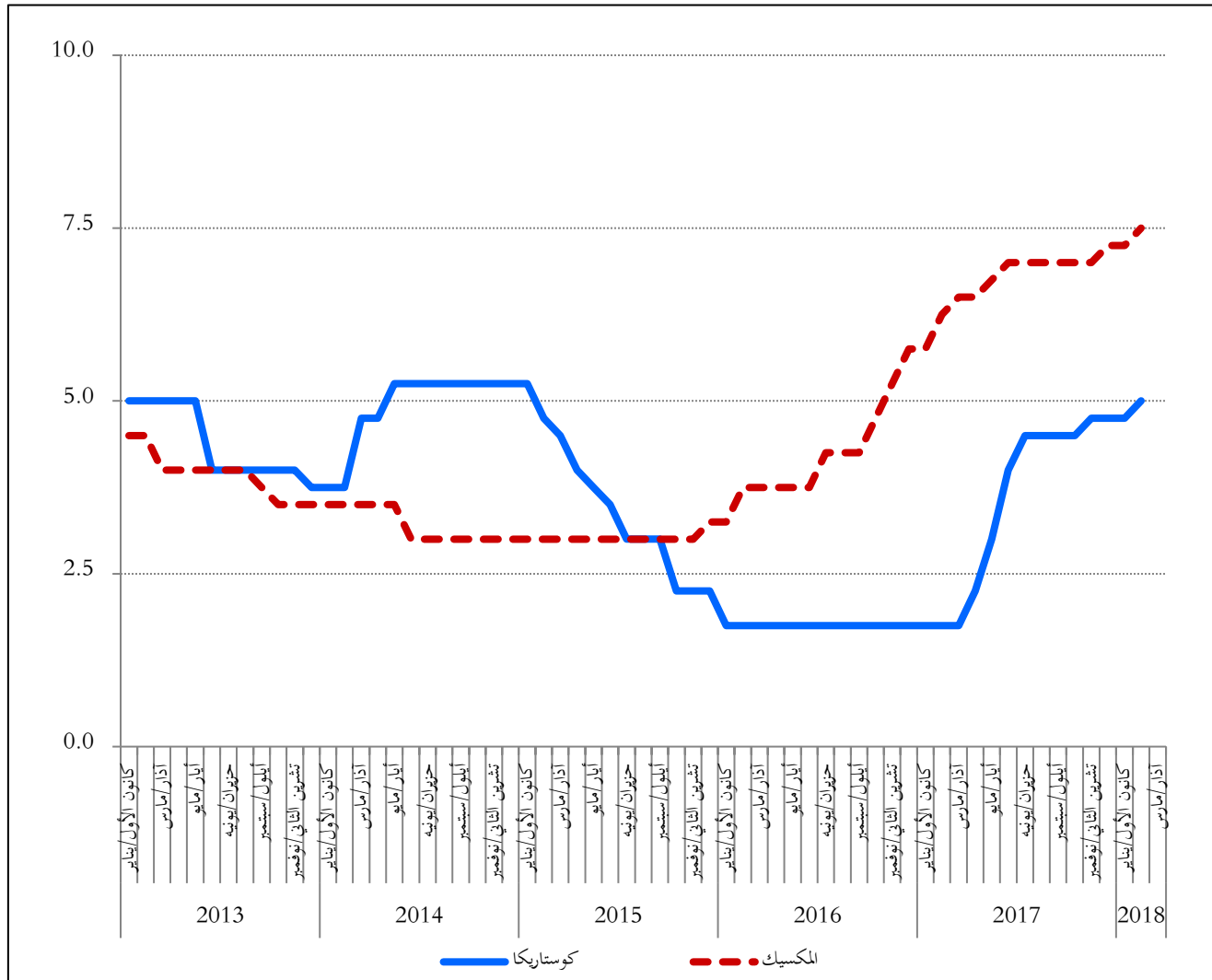
٥٠ - وسمة تنوع أكبر في الديناميات السائدة في اقتصادات أمريكا الوسطى والمكسيك. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٨، قررت السلطات النقدية في كوستاريكا والمكسيك زيادة أسعار الفائدة القياسية بمقدار ٣٢٥ و ١٧٥ نقطة أساس، على التوالي، استجابة لتزايد التضخم، وأيضاً لتقلب سعر صرف البيزو في حالة المكسيك.

الشكل ٢١

أمريكا اللاتينية (بلدان مختارة): أسعار الفائدة المحددة في إطار السياسات النقدية في البلدان التي تُستخدم فيها باعتبارها الأداة السياسية الرئيسية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ - آذار/مارس ٢٠١٨

(بالنسب المئوية)





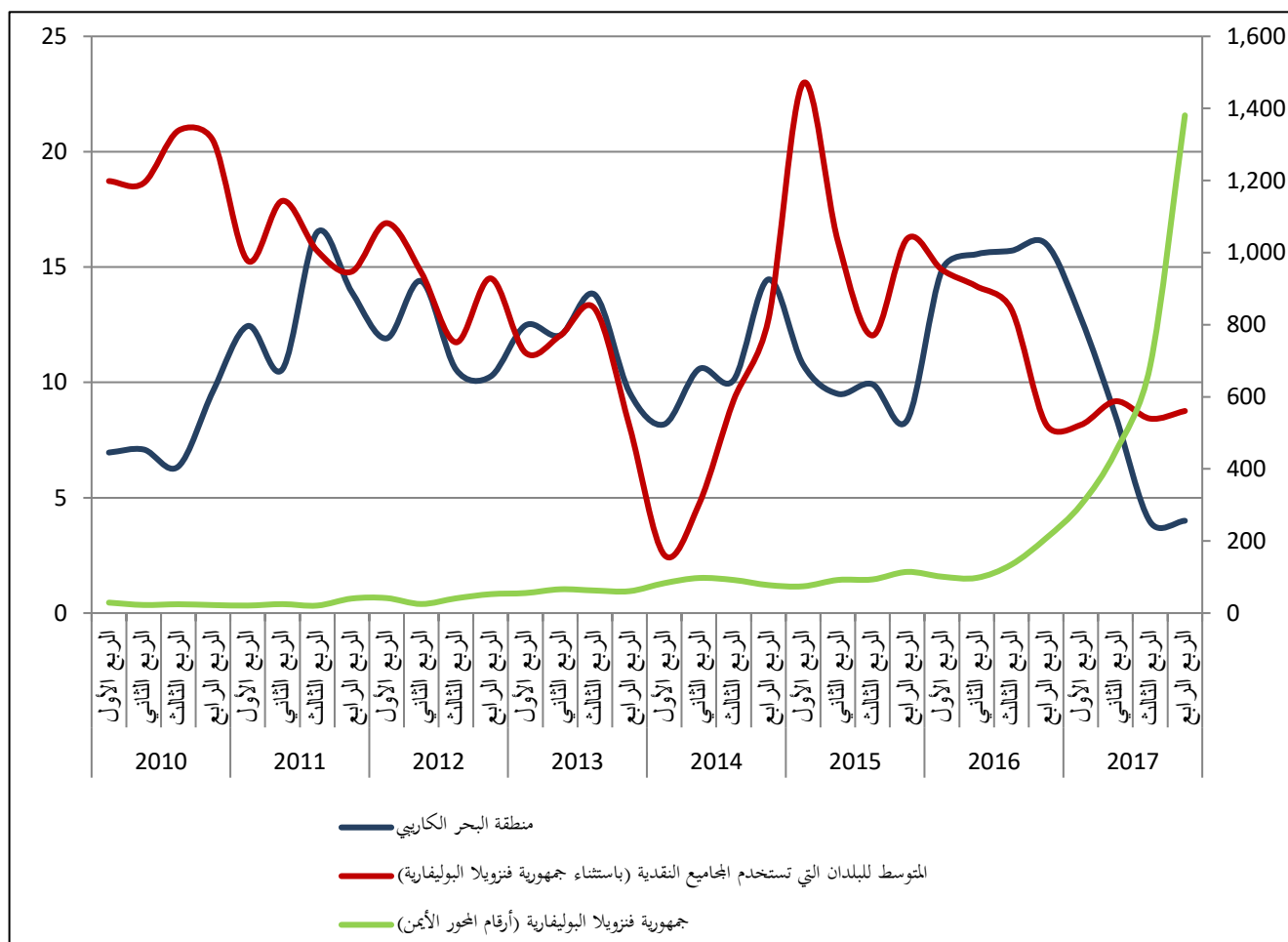
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

٥١ - وفي اقتصادات المنطقة التي تستخدم المجاميع النقدية كأدائها السياساتية الرئيسية، سجلت القواعد النقدية تباطؤاً في وتيرة نموها. وقد بلغ متوسط معدل النمو في القاعدة النقدية في اقتصادات أمريكا اللاتينية ٨,٥ في المائة بين الربع الأخير من عام ٢٠١٦ والفترة نفسها من عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٧ نقاط مئوية عن المتوسط المسجل بين الربع الأول من عام ٢٠١٥ والربع الثالث من عام ٢٠١٦. والوضع مشابه لذلك في اقتصادات منطقة البحر الكاريبي غير الناطقة بالإسبانية، حيث نمت القاعدة النقدية بمعدل أقل بمقدار ٤,٠ نقاط مئوية في الربعين الأولين من عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦. وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية نمت القاعدة النقدية بمعدلات ربع سنوية تجاوزت ٢٠٠ في المائة في عام ٢٠١٧، ونمت بنسبة ١٣٨١ في المائة في الربع الأخير من العام.

الشكل ٢٢

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مجموعات من البلدان المختارة): تطور القاعدة النقدية في البلدان التي تمثل فيها المجاميع أداة السياسة النقدية الرئيسية، من الربع الأول من عام ٢٠١٠ إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٧

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

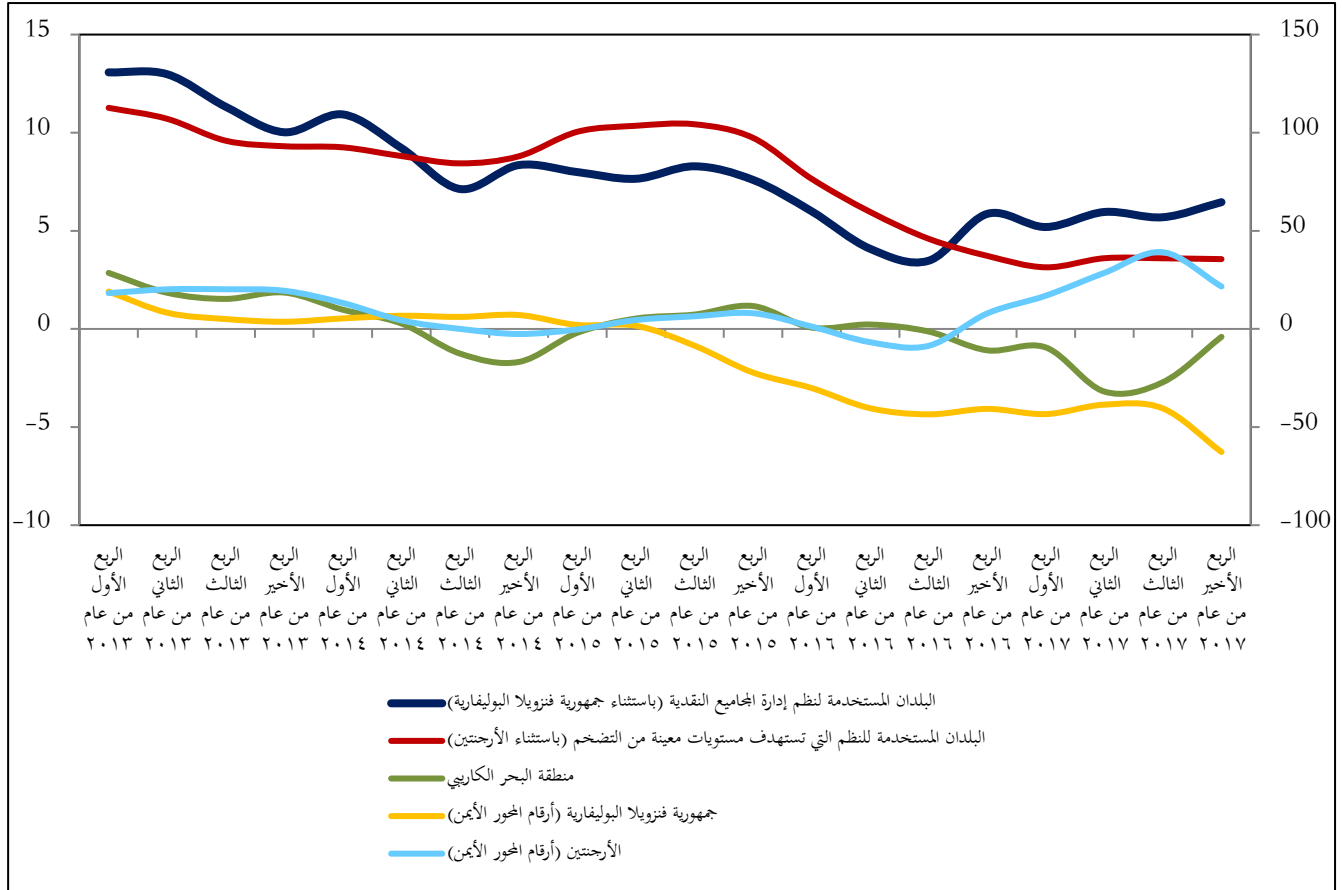
٥٢ - وانخفضت أسعار الفائدة الاسمية على القروض في مختلف المناطق دون الإقليمية التي تم تحديدها لأغراض التحليل، إذ بلغ متوسط الانخفاض ٢٠ نقطة أساس في البلدان التي تتخذ من أسعار الفائدة الأداة الرئيسية للسياسة النقدية وفي اقتصادات منطقة البحر الكاريبي غير الناطقة بالإسبانية، و ٦٠ نقطة أساس في الاقتصادات التي تتخذ من المجاميع أداة السياسة النقدية الرئيسية. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من حدوث انخفاض كبير في معدل الإقراض، أدى انخفاض التضخم في جميع أنحاء المنطقة إلى زيادة في أسعار الفائدة الحقيقية.

٥٣ - وخلال عام ٢٠١٧، سجلت اقتصادات أمريكا اللاتينية - سواء تلك التي تتخذ من أسعار الفائدة السياسية الأداة الرئيسية في سياستها النقدية أو تلك التي تستخدم الجاهز النقدية - باستثناء جمهورية فنزويلا البوليفارية، زيادات طفيفة في معدل نمو الائتمان في القطاع الخاص. وتواصل انكماش الائتمان المحلي في اقتصادات منطقة البحر الكاريبي غير الناطقة بالإسبانية، وتشير بيانات الربع الثاني من عام ٢٠١٧ التي تم الحصول عليها إلى انخفاضه بنسبة ٣,٢ في المائة إذا حُولت نسبة النمو الفعلي إلى معدل سنوي.

الشكل ٢٣

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مجموعات قطرية مختارة): تطور الائتمان المحلي في القطاع الخاص بالقيم الحقيقية، من الربع الأول من عام ٢٠١٣ إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٧

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٥٤ - وبعد التقلبات الكبيرة التي شهدتها العديد من عملات المنطقة في عام ٢٠١٦، كانت تقلبات أسعار الصرف في عام ٢٠١٧ أكثر اعتدالا. وفي ذلك العام، سجلت الأرجنتين أكبر انخفاض في قيمة العملة في المنطقة (١٠,٢ في المائة)، فيما سجل البيزو المكسيكي أعلى ارتفاع فيها (٨,٦ في المائة).

٥٥ - وثمة عوامل من قبيل التوقعات التي تشير إلى تعافي اقتصادات المنطقة، وعودة أسعار السلع الأساسية إلى الارتفاع، وتبدد الشكوك إلى حد كبير بشأن إعادة السياسة النقدية في البلدان المتقدمة النمو (لا سيما في أوروبا) إلى وضعها الاعتيادي، أتاحت لعملات المنطقة أن تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار.

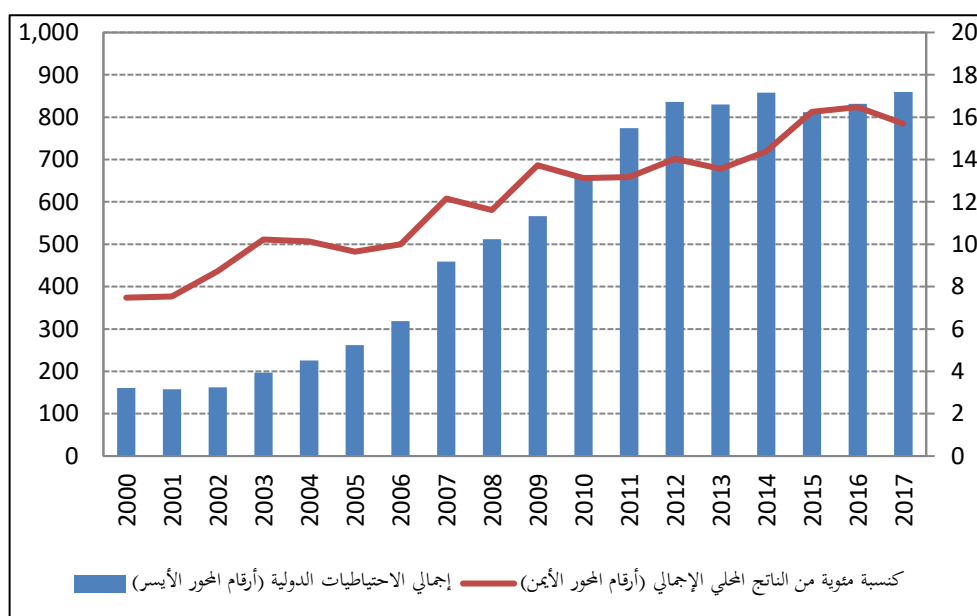
٥٦ - وظلت قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي خارج المنطقة الإقليمية مستقرة نسبياً أيضاً في عام ٢٠١٧ وسجلت في نهاية السنة ارتفاعاً بالقيمة الحقيقية قدره ٠,٣ في المائة في اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ككل، خلافاً للانخفاض المسجل في عام ٢٠١٦. ويرجع ذلك إلى الارتفاع الذي سجلته اقتصادات أمريكا الجنوبية (١,١ في المائة)؛ وبينما كانت نتيجة الأداء هذه أدنى من نسبة ٨,١ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٦، فإنها قابلت الانخفاض بالقيمة الحقيقية التي شهدته اقتصادات أمريكا الوسطى والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي غير الناطقة بالإسبانية.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٧، سجلت الاحتياطيات الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نمواً بنسبة ٣,٤ في المائة مقارنةً بما كان عليه مجموع الاحتياطيات في نهاية عام ٢٠١٦ (انظر الشكل ٢٤). وتعزى تلك الزيادة إلى تراكم احتياطيات خلال السنة قدرها ٢٧,٨٧ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يفوق المبلغ المتراكم في عام ٢٠١٦ بمقدار ٨,٢٢ بلايين من دولارات الولايات المتحدة. وبالرغم من ارتفاع الاحتياطيات في ٢٠ اقتصاداً، فإن التباين الذي شهدته المنطقة ككل خلال عام ٢٠١٧ يرجع أساساً إلى تراكم الاحتياطيات الملحوظ في الأرجنتين (١٦,٢٨ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة)، والبرازيل (٨,٩٦ بلايين من دولارات الولايات المتحدة).

الشكل ٢٤

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الاحتياطيات الدولية، ٢٠٠٠-٢٠١٧

(ببلايين الدولارات وبالنسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية. والأرقام لعام ٢٠١٨ عبارة عن توقعات.

٥٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمد المصرف المركزي لجمهورية الأرجنتين نظاماً مرناً لسعر الصرف، وهو ما يتماشى مع نموذج لاستهداف مستوى معين من التضخم، وبدأ العمل في الوقت نفسه بسياسة قائمة على التدخل في سوق العملة، حيث يقوم بشراء العملات الأجنبية سعياً منه إلى تعزيز مركز احتياطياته وتوفير هامش من الحرية في إدارته لسياسة أسعار الصرف. وفي حالة البرازيل، تعود الزيادة في الاحتياطيات إلى أداء الأصول الاحتياطية وإلى إنجاز معاملات إعادة الشراء التي أبرمت في وقت سابق لتحقيق استقرار في سعر الصرف.

٥٩ - وفيما يتعلق بنسبة الاحتياطيات الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، فإن البيانات المسجلة في نهاية عام ٢٠١٧ تظهر انخفاض هذه النسبة عن المستويات التي كانت عليها في عام ٢٠١٦.

زاي - التوقعات لعام ٢٠١٨

٦٠ - ستواصل العوامل النقدية وديناميات النمو العالمي توفير بيئة داعمة لاقتصادات المنطقة في عام ٢٠١٨. ويُتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي نموه بمعدلات قريبة من المعدلات التي سجلها في عام ٢٠١٧، كما يُتوقع أن يفوق أداء الاقتصادات الناشئة أداء الاقتصادات المتقدمة النمو. وعلى الصعيد النقدي، ستبقى السيولة متوفرة وستظل أسعار الفائدة الدولية منخفضة. ويتيح ذلك لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فرصة سانحة لتوسيع حيز سياساتها الاقتصادية بطريقة تساعد على البقاء في المرحلة التوسعية من الدورة الاقتصادية.

٦١ - وعلى الرغم من أن الحالة الدولية لا تخلو من مخاطر تجارية ومالية وجيوسياسية تشكل تحديات أمام توطيد النمو العالمي في الأجل المتوسط، فإن ازدياد قوة الطلب الخارجي سيؤدي، على الأرجح، إلى حفز النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإضافةً إلى ذلك، سيؤدي الطلب المحلي دوراً هاماً في تسريع النمو، على الرغم من أن وتيرة هذا النمو سوف تختلف من أحد مكونات الاقتصاد إلى المكون الآخر. وبفضل الزيادة في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ستؤدي الاستثمارات دوراً في الاقتصاد أكبر من ذي قبل. ولا يزال الاستهلاك الخاص يشكل القوة الدافعة وراء الطلب المحلي. ويُتوقع أن تواصل حكومات المنطقة خلال عام ٢٠١٨ جهودها لتصحيح أوضاع المالية العامة، ومن المرجح بالتالي ألا تقدم السياسة المالية إسهاماً يُذكر في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٦٢ - وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سيبلغ ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٨، وهو أعلى بكثير من معدل عام ٢٠١٧ (١,٣ في المائة) (انظر الجدول ١). وسيكون ازدياد قوة النمو الاقتصادي في البرازيل (٢,٢ في المائة) أحد العوامل الكامنة وراء هذا الارتفاع. وإضافةً إلى ذلك، يُتوقع أن يتعزز النشاط الاقتصادي في عدد من البلدان التي ما فتئت تنمو بمعدلات معتدلة حتى الآن، ومنها شيلي (٣,٣ في المائة)، وكولومبيا (٢,٦ في المائة)، وبيرو (٣,٥ في المائة). وستسجل بنما أعلى معدل للنمو بين بلدان أمريكا اللاتينية (٥,٦ في المائة)، تليها الجمهورية الدومينيكية ونيكاراغوا (٥,٠ في المائة). وباستثناء كوبا (١,٦ في المائة)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (-٨,٥ في المائة)، سيشهد سائر اقتصادات أمريكا اللاتينية نمواً يتراوح بين ٢ و ٤ في المائة.

٦٣ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، يُتوقع أن تسجل أمريكا الجنوبية أداءً قوياً في عام ٢٠١٨ (٢,٠ في المائة في المتوسط، في ارتفاع عن معدل ٠,٨ في المائة المسجل في عام ٢٠١٧). ويُتوقع أن

تحقق اقتصادات أمريكا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وكوبا، وهاتي معدلات نمو تبلغ ٣,٦ في المائة، متجاوزةً بذلك معدلاتها لعام ٢٠١٧ التي بلغت ٣,٣ في المائة. ويُتَوَقَّع أن يبلغ متوسط معدل النمو في منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية ١,٤ في المائة لعام ٢٠١٨ - في ارتفاع عن معدلات السنة السابقة البالغة ٠,١ في المائة - وهو ما سيساعد عليه، ضمن أمور أخرى، الإنفاق على إعادة الإعمار في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية في أعقاب الإعصارين إيرما وماريا.

الجدول ١

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٢-٢٠١٨

(بالنسب المئوية، وعلى أساس الدولار بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠)

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٥,٢	٩,٢	٢,٢-	٦,٢	٥,٢-	٤,٢	٠,١-	الأرجنتين
٠,٤	٩,٣	٣,٤	٩,٤	٥,٥	٨,٦	١,٥	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٢,٢	٩,٠	٥,٣-	٥,٣-	٥,٠	٠,٣	٩,١	البرازيل
٣,٣	٥,١	٦,١	٣,٢	٩,١	٠,٤	٥,٥	شيلي
٦,٢	٨,١	٠,٢	١,٣	٤,٤	٩,٤	٠,٤	كولومبيا
٤,٣	٩,٣	٥,٤	٦,٣	٥,٣	٣,٢	٨,٤	كوستاريكا
٦,١	٥,٠	٩,٠-	٣,٤	٠,١	٨,٢	٠,٣	كوبا
٠,٢	٠,١	٥,١-	٢,٠	٠,٤	٩,٤	٦,٥	إكوادور
٤,٢	٤,٢	٤,٢	٣,٢	٤,١	٨,١	٩,١	السلفادور
٣,٣	٢,٣	١,٣	١,٤	٢,٤	٧,٣	٠,٣	غواتيمالا
٠,٢	٣,١	٤,١	٢,١	٨,٢	٢,٤	٩,٢	هاتي
١,٤	٩,٣	٦,٣	٦,٣	١,٣	٨,٢	١,٤	هندوراس
٣,٢	٢,٢	٩,٢	٣,٣	٨,٢	٤,١	٦,٣	المكسيك
٠,٥	٩,٤	٧,٤	٩,٤	٨,٤	٩,٤	٥,٦	نيكاراغوا
٦,٥	٣,٥	٩,٤	٨,٥	١,٦	٦,٦	٢,٩	بنما
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٧,٤	٠,١٤	٢,١-	باراغواي
٥,٣	٥,٢	٠,٤	٣,٣	٤,٢	٩,٥	١,٦	بيرو
٠,٥	٩,٤	٦,٦	٠,٧	٦,٧	٧,٤	٨,٢	الجمهورية الدومينيكية
٠,٣	٠,٣	٥,١	٤,٠	٢,٣	٦,٤	٥,٣	أوروغواي
٥,٨-	٥,٩-	٧,٩-	٧,٥-	٩,٣-	٣,١	٦,٥	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
٢,٢	٣,١	٨,٠-	٢,٠-	٢,١	٩,٢	٨,٢	المجموع الفرعي لأمريكا اللاتينية
٨,٥	٥,٤	٣,٥	١,٤	١,٥	١,٠-	٥,٣	أنتيغوا وبربودا
٠,٢	٢,١	٢,٠	١,٣-	٢,١-	٦,٠-	١,٣	جزر البهاما
٨,٠	٥,١	٠,٢	٩,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٠	بربادوس
١,٢	٥,٢	٥,٠-	٩,٢	١,٤	٧,٠	٧,٣	بليز

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١,١-	٦,٠-	٤,٤	٥,٢-	٦,٢	٣,٨-	٠,٥-
٢,١-	٤,٢	٣,٧	٤,٦	٧,٣	٥,٣	٨,٢
٨,٤	٢,٥	٨,٣	٢,٣	٣,٣	٩,٢	٥,٣
٦,٠-	٥,٠	٧,٠	٠,١	٤,١	٢,١	٣,١
٦,٠-	٢,٦	٠,٦	٠,٤	٢,٢	١,٢	٥,٤
٤,١	٨,١	٠,١	٨,١	٣,١	٨,٠	٩,١
٢,٠	٤,٣	٢,٠-	٠,٢	٧,١	٨,٢	٦,٣
٧,٢	٩,٢	٣,٠	٦,٢-	١,٥-	٧,٠-	٧,٠
٣,١	٠,١	٣,٠-	٥,١	٠,٦-	٣,٢-	٥,٠
٤,١	٠,١	٤,٠	٦,٠	٦,١-	١,٠	٤,١
٨,٢	٩,٢	٢,١	٢,٠-	٨,٠-	٣,١	٢,٢
٥,٢	٣,٣	٥,٠	٦,١-	٣,٢-	٨,٠	٠,٢
٠,٤	٧,٣	٠,٤	٧,٤	٥,٣	٣,٣	٦,٣

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) توقعات.